

شكر وتقدير

أعدت هذه الدراسة فى إطار مشروع تكافؤ الفرص للمرأة فى الموازنة العامة للدولة الذى يتم تنفيذه من خلال وزارة المالية ممثلة فى وحدة تكافؤ الفرص بالاشتراك مع السفارة الملكية الهولندية كجهة ممولة وصندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأة كداعم فنى للمشروع. وفى هذا الاطار تم تكليفى بإعداد هذه الدراسة حيث تلقيت دعما ومساندة وتشجيعا من المسئولين بوحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية وعلى رأسها المهندسة/ آيات عبد المعطى، ومن الدكتورة/ مايا مرسى منسق UNIFEM فى مصر والاستاذة جيلان المسيرى السفارة الملكية الهولندية. قامت أ.د. هدى صبحى بمراجعة مسودة هذه الدراسة وأعطتها عناية لم أكن أتوقعها وبذلت فى ذلك جهدا فوق الطاقة وأبدت العديد من الملاحظات التى تم أخذها فى الاعتبار عند إعادة صياغة الدراسة فى شكلها النهائى. لذلك أتقدم لسيادتها بكل الشكر والتقدير.

د. محمد البنا

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
كلية التجارة - جامعة المنوفية

محتويات الدراسة

- (I) تحليل السياسات المالية في مصر حسب النوع الاجتماعي.
- (II) أهم المبادرات الدولية في مجال الموازنة المستجيبة للنوع.
- (III) متطلبات تطوير المبادرة المصرية في ضوء التجارب الدولية.
- (IV) مداخل تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي (إطار مقترح للمبادرة المصرية).

تحليل السياسات المالية في مصر حسب النوع الاجتماعي

مقدمة:

يتم تحديد نطاق تحليل الموازنة المستجيبة للنوع في ضوء عدد من الاعتبارات، أهمها صور التمييز ضد المرأة في المجتمع، ومختلف الفجوات التي تعكس عدم العدالة بين المرأة والرجل، وسياسات الحكومة والتزاماتها تجاه إزالة كل صور التمييز ضد المرأة وتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية.

لذلك كان من المهم إجراء تحليل نوعي للسياسات المالية الحكومية كما تعكسها الموازنة العامة للدولة، ومحاولة بيان أهم مصادر عدم المساواة من حيث النوع، ورصد الفجوات النوعية في مصر، ومدى ما حققته الحكومة من إنجازات في مجال إزالة كافة صور التمييز ضد المرأة والأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم بيان أهمية تبني مصر لمبادرة الموازنة المستجيبة للنوع واقتراح الإطار العام للمبادرة.

ويستهدف هذا الجزء إجراء تحليل حسب النوع الاجتماعي للسياسات المالية الحكومية، والموازنة العامة للدولة وآثارها على العدالة النوعية، مع التركيز على صور عدم المساواة بين المرأة والرجل والفجوات النوعية، واقتراح إطار عام لمبادرة الموازنة المستجيبة للنوع في مصر في ضوء التجارب الدولية بغرض إدماج النوع الاجتماعي وتحقيق تكافؤ الفرص في السياسات المالية.

لذلك يتناول هذا التقرير العناصر الآتية:

(I) تحليل السياسات المالية حسب النوع الاجتماعي:

أولاً: الموازنة العامة والعدالة النوعية.

ثانياً: تحديد مصادر عدم المساواة النوعية في الموازنة.

ثالثاً: ما حققته مصر في مجال التنمية البشرية.

رابعاً: ما حققته مصر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

تحليل السياسات المالية في مصر حسب النوع الاجتماعي

نتناول في ما يلي تحليل السياسة المالية في مصر، بغرض فهم طبيعة الموازنة العامة في مصر من حيث الأهداف، وأسلوب إعداد الموازنة، مع التركيز على بعض القطاعات الأساسية كالتعليم والصحة باعتبارهما من أهم الخدمات الاجتماعية التي توفرها الحكومة، وذلك بالقدر الذي توفرت فيه بيانات مصنفة حسب النوع.

أولاً: الموازنة العامة والعدالة النوعية:

تمثل الموازنة العامة البرنامج المالي للحكومة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بحسب الأولويات المختارة. وبالتالي فإن تتبع من أين تأتي الأموال العامة وأوجه الإنفاق الحكومي يُلقي الضوء على الفئات المستفيدة من الخدمات العامة وكيفية تحقق ذلك. ورغم أن الموازنة تبدو محايدة من حيث النوع الاجتماعي، إلا أن فحص أسلوب تخصيص الموارد ونمط هذا التخصيص يكشف عن أن صفة الحيادية غير متحققة وأن الموازنة تغض الطرف عن النوع الاجتماعي سواء عند تحصيل الإيرادات أو تخصيص أوجه الإنفاق.

1. هيكل المصروفات والإيرادات العامة للدولة في مصر:

تنص المادة 4 من قانون الموازنة رقم 53 لسنة 1973 بأن تعرض المصروفات وتقدم إلى مجلس الشعب وفقاً للتصنيف الوظيفي للدولة، وتضم القطاعات التالية:

- الحماية الاجتماعية: الدعم وخفض تكاليف المعيشة ووزارة التضامن الاجتماعي.
- الإنفاق على الخدمات الاجتماعية: التعليم والصحة والإسكان والمرافق المجتمعية تنمية الإسكان، وإمدادات المياه والشباب والثقافة.
- حماية البيئة والشؤون الاقتصادية.
- الدفاع والأمن القومي والنظام العام وشؤون السلامة العامة والمحاكم.
- خدمات عمومية عامة: تشمل الأجهزة التشريعية والتنفيذية والشؤون المالية العامة والشؤون الخارجية ومعاملات الدين العام والمعونات والبحوث.

ويوضح الجدول التالى هيكل المصروفات العامة فى مصر من حيث التقسيم الوظيفى للدولة عام 2008/07.

جدول رقم (1)
حساب ختامى الموازنة العامة للسنة المالية 2008/07
(هيكل النفقات العامة)

القيمة بالمليون جنيه

2008 / 07		2009 / 08		2010 / 09		البند
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
25.4	71747	28.0	96127	35.7	113927.5	خدمات عمومية عامة
7.1	20049.6	6.3	21718	7.2	22831	الدفاع والأمن القومى
4.6	13139.2	3.9	13558	4.9	15651	النظام العام وشئون السلامة العامة
6.6	18714	5.2	17875	8.0	25452	الشئون الاقتصادية
0.3	912	0.3	994	0.3	1057	حماية البيئة
4.9	13864.7	2.1	7264	2.2	6862	الاسكان والمرافق المجتمعية
4.7	13159.6	3.8	12925	5.0	15920	الصحة العامة
3.9	10973.7	3.2	11109	4.0	12870	الشباب والثقافة والدين
11.9	33678.8	10.4	35897	12.9	41284	التعليم
30.5	86051.4	36.8	126446	19.8	63283	الحماية الاجتماعية
100	282290	100	343913	100	319137	الإجمالى العام

المصدر: حساب ختامى موازنة 2008/07.

ويجرى توزيع مخصصات كل قطاع على الأجهزة الإدارية التابعة، ثم يتم تخصيصها وفق التقسيم الاقتصادى للموازنة الذى يشمل الأجور والمرتبات، شراء السلع، الفوائد، الدعم، والاستثمارات. والجدير بالذكر أن وزارة المالية قد قامت بتطوير الموازنة العامة للدولة منذ عام 2004، حيث إستصدرت القانون رقم 87 لسنة 2005 بتعديل بعض أحكام القانون 53 لسنة 1973 الخاص بالموازنة، بإعادة عرض وتبويب الموازنة بما يتفق مع إحصاءات مالية الحكومة على المستوى الدولى، وبما يخدم أغراض التحليل الاقتصادى ويسمح بإظهار الأثر الاقتصادى للمعاملات الحكومية، والتعرف على الوضع المتوازن لكل من مكونات الاستخدامات والموارد العامة.

وتتمثل العناصر التوازنية للموازنة العامة للدولة فيما يلي :

- **الإيرادات:** وتشتمل على ثلاثة أبواب هي: الضرائب، المنح، الإيرادات الأخرى.
- **المصروفات:** وتضم 6 أبواب هي:

الأجور وتعويضات العاملين، شراء السلع والخدمات، الفوائد، الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

ومنذ السنة المالية 2006/05 يجرى إعداد الموازنة وفقا للتبويبات الجديدة، حيث يجرى توزيع المخصصات وفق التقسيم الاقتصادي على الأجهزة الادارية والمهام الوظيفية، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2)

المصروفات العامة وفقا لقطاعات التقسيم الوظيفي

ختامي 2008/07

القيمة بالمليون جنيه

إجمالي	استثمارات	أخرى	الدعم	الفوائد	شراء السلع	أجور	
71747	4627	1584	662	50369	4661	9844	1. خدمات عمومية
20050	117	19865	0.3	00	37	31	2. الدفاع والأمن القومي
13139	1590	606	267	00	1239	9437	3. النظام العام
18714	7269	829	3016	12002	2638	4861	4. الشؤون الاقتصادية
912	135	1.0	5.0	00	512	259	5. حماية البيئة
13865	13185	11	24	4.0	279	361	6. الإسكان والمرافق المجتمعية
13160	2370	98	1601	11	3671	5408	7. الصحة
10974	1662	678	1015	0.5	1657	5962	8. الشباب والثقافة
33679	3139	200	486	42	3733	26079	9. التعليم
86051	95	20	85295	0.5	43	598	10. الحماية الاجتماعية
282290	34191	23892	92371	50528	1847	62839	الإجمالي العام

المصدر: لجنة الخطة والموازنة - مجلس الشعب.

ويتضح من هذه المنهجية في إعداد الموازنة وتصنيف بنودها أنها لا تأخذ بُعد النوع الاجتماعي في الاعتبار، كما أن تقارير لجنة الخطة والموازنة لا تشير إلى أي نمط لتوزيع المخصصات على أساس النوع الاجتماعي، الأمر الذي يبين أن أسلوب إعداد الموازنة بغض النظر عن احتياجات وأولويات المرأة مما يتوقع معه وجود فجوات وعدم عدالة نوعية في تخصيص الموارد.

2. أهداف السياسة المالية:

استهدفت السياسة المالية تحقيق العديد من الأهداف المنوطة بها وأهمها زيادة معدلات النمو الاقتصادى، وتحسين مستوى وجودة المعيشة للسكان وقد حققت السياسة المالية نجاحات ملحوظة فى مجال دعم النمو الاقتصادى من خلال الاصلاحات الضريبية وغيرها من الاجراءات التى أدت إلى تحسين مناخ الأعمال والاستثمار والتحفيز على التشغيل والنمو.

وعلى مستوى العدالة الاجتماعية توفر الموازنة مصادر التمويل اللازمة للإنفاق الاجتماعى، خاصة من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصى، وإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الأقل دخلاً، وتحسين أحوال المعيشة فى المناطق الريفية والقرى من خلال الدعم والإعانات والخدمات الاجتماعية الأساسية.

ومن أبرز المصروفات التى تدعم الفقراء عموماً مصروفات دعم السلع التموينية والخبز، كما يوجد قدر كبير من الاستثمارات العامة فى مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى فى المحافظات المختلفة والتي ترفع من مستوى المعيشة للمواطنين.

كما حظيت الخدمات الأساسية باهتمام كبير من خلال توفير مخصصات متزايدة للإنفاق على أنشطة التعليم والصحة والإسكان ومياه الشرب والصرف الصحى والنقل والمواصلات وإسكان محدودى الدخل والفئات المتوسطة، بهدف تحسين مستوى المعيشة وزيادة التمكين الاقتصادى لهذه الفئات.

ومن ناحية أخرى توفر الموازنة معاش الضمان الاجتماعى، والمساهمات فى صناديق التأمين والمعاشات، ومساندة الأسر الفقيرة وغيرها من المساعدات الاجتماعية.

وبالتالى فإن أهم ما يلاحظ على أهداف السياسات المالية وأدواتها هو الحيادية من حيث النوع الاجتماعى، بل ويمكن القول أن هناك نوع من غرض البصر عن النوع الاجتماعى عند وضع السياسات وفرض الضرائب وتخصيص الموارد، حيث يتم معاملة الأسرة كوحدة واحدة دون مراعاة للفروق النوعية التى تنعكس فى شكل تباين فى الاحتياجات والقدرات، بينما ينصب الاهتمام على العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع من منظور فجوات الدخل والثروة.

3. دعم ومساندة تكافؤ الفرص:

تسعى وزارة المالية من خلال السياسة المالية والموازنة العامة إلى دعم التزام الحكومة بتمكين المرأة، والتخلص من كافة صور التمييز ضد المرأة في العمل، والتوظيف والأجر، ووضعها في مركز متساوي أمام فرص التعليم والحصول على الخدمات الصحية وغيرها.

وفي سبيل ذلك عمدت وزارة المالية مؤخراً إلى تضمين بعد النوع الاجتماعي في إعداد الموازنة العامة للدولة، حيث تم النص ولأول مرة في منشور الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2008/2009 على ضرورة تضمين الموازنة إحتياجات الأسرة المصرية من رجل وامرأة وطفل، بغرض تعزيز العدالة الاجتماعية، وصون حقوق الطفل، بما يمهّد لتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي مستقبلاً.

ومن الأفكار المطروحة في هذا الصدد إدراج تصنيف المصروفات على أساس النوع الاجتماعي بجانب تقسيمات الموازنة الحالية، والتي تشمل التصنيف الاقتصادي والوظيفي والإداري والذي يجرى عليها العمل حالياً. كما أن الأخذ بأسلوب موازنة الأداء سوف يساعد كثيراً في عملية إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة، سواء من خلال تصميم مشروعات تستهدف المرأة على وجه الخصوص، أو إجراء تحليل للموازنة من منظور النوع الاجتماعي.

ثانياً : تحديد مصادر عدم المساواة النوعية في الموازنة:

لاشك أن الأسلوب الحالي لإعداد الموازنة الذي يعتمد على موازنة البنود، والتقسيمات المختلفة التي تنص عليها القوانين المنظمة للموازنة، لا تتناول قضايا البعد النوعي، حيث تعد الموازنة بشكل حيادي لا يأخذ إختلاف النوع الاجتماعي في الاعتبار بشكل عام، ويصعب رصد المبالغ اللازمة للإنفاق على البرامج التي تنفذ لتمكين المرأة وإنصافها.

ومن ناحية أخرى تقوم وزارة المالية بإعداد الموازنة العامة وفقاً للبنود الرئيسية في الإيرادات والتي تشمل الضرائب والمنح والإيرادات الأخرى، حيث يتم تقسيم الضرائب إلى مصادرها الرئيسية وهي الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، والضرائب على الممتلكات وعلى السلع والخدمات والتجارة الخارجية وضرائب أخرى، أما الإيرادات الأخرى فتشمل عوائد الملكية وحصيلة بيع السلع والخدمات والغرامات ورسوم متنوعة.

يستثنى من ذلك ما تضمنه مشروع موازنة 2008/2009 من إعتمادات مباشرة للمرأة والطفل والأسرة، والتي تقدر بنحو 205 مليون جنيه في إطار المهام التي تقوم عليها الأجهزة المتخصصة في هذا الشأن. (وزارة المالية التقرير السنوي 2007/2008 ص 59).

ونظر الصعوبة بيان مصادر التمييز ضد المرأة في مرحلة إعداد الموازنة، وبيان الموازنة ذاته، فسوف يتم التعرف على الفجوات النوعية في المجالات الرئيسية باعتبارها نتائج للتمييز وعدم المساواة المسبقة في السياسات المالية المختلفة، وعدم تحديد المخصصات بما يتناسب مع احتياجات النوع، وإنعكاسات هذا النمط من التخصيص للموارد على أحوال المرأة، كذلك سنحاول بيان المصاعب التي تحول دون وصول المرأة إلى الخدمات التي تحتاج لها وتوفرها الحكومة للمواطنين بشكل عام، أو صعوبة وصول الخدمات إلى حيث توجد المرأة، وتحديد دور الموازنة في سد هذه الفجوات.

1. أولويات الإنفاق العام:

يشكل الإنفاق العام في مصر نحو 31.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007/2008، توفر من خلاله الدولة العديد من الخدمات العامة، مثل الدفاع والأمن والمرافق الأساسية والتعليم والصحة العامة ودعم الفقراء. وتتباين هذه النسبة بين دول العالم حيث تبلغ ما بين 25% إلى نحو 60% في معظم الدول الصناعية الحديثة.

جدول رقم (3)
نسبة الإنفاق العام (%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2006
في مصر وبعض الدول الأخرى

الدولة	(%)
مصر*	33.6
أستراليا	35.2
بلجيكا	49.6
كندا	39.5
الدانمارك	55.5
فنلندا	50.7
فرنسا	50.3
ألمانيا	46.2
اليونان	50.1
إيطاليا	50.1
اليابان	37.4
كوريا	27.7
نيوزلندا	35.8
السويد	57.2
المملكة المتحدة	44.8
الولايات المتحدة	33.4

Source: OECD Economic outlook www.oecd.org

* مصدرها حساب ختامي 2005 / 2006.

ورغم ما تعلنه الحكومة في مصر من أنها تعطي أولوية للخدمات الاجتماعية، وعلى رأسها التعليم والصحة والدعم والمساعدات الاجتماعية، إلا أن تخصيص الموارد لا يعكس هذه الأولوية، وكما يوضح الجدول التالي فإن مصر تخصص للإنفاق على التعليم والصحة نسبة منخفضة بالمقارنة بما تخصصه للإنفاق العسكري أو الإنفاق على خدمة الدين العام، أو بالمقارنة بالدول الأخرى.

Table No.(4)
Comparative Priorities in Public Spending

Country	Public Expenditure on Education (% of GDP)		Public Expenditure on Health (of GDP %)	Military Expenditure (of GDP %)		Total Debt Service (of GDP %)	
	1991	2002-2005	2004	1990	2005	1990	2005
Australia	4.9	4.7	6.5	2	1.8
Philippines	3	2.7	1.4	1.4	0.9	8.1	10
Egypt	3.9	...	2.2	4.7	2.8	7.1	2.8
South Africa	5.9	5.4	3.5	3.8	1.5	...	2
Morocco	5	6.7	1.7	5	4.5	6.9	5.3

Source: Human Development Report 2007/2008

ومع تدني مخصصات الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية لا يتوقع إنجازات ملموسة في مجال مكافحة الفقر، والأحوال الصحية، وأوضاع التعليم، وفرص العمل، والتشغيل، سواء للسكان عموماً، أو للمرأة بصفة خاصة.

2. مدى التزام الدولة بالرعاية الصحية:

يشير تقرير التنمية البشرية في العالم 2008/2007 إلى أن الحكومة المصرية تخصص نحو 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على الصحة، في حين تبلغ هذه النسبة في بعض الدول النامية 4% فأكثر، كما في ناميبيا 4.7% ومالديف 56.3% وتركيا 45.2% وكولومبيا 6.7%، بينما تصل في بعض الدول المتقدمة إلى أكثر من 8% مثل أيسلندا، والنرويج وألمانيا.

من ناحية أخرى حققت مصر مستوى مرتفعاً فيما يتعلق بتحصين الأطفال ضد بعض الأمراض وصلت إلى 98%، لكن لا تزال نسبة الأطفال المولودين تحت رعاية صحية دون المستوى، حيث تبلغ 74%، مع انخفاض عدد الأطباء بالنسبة إلى كل 100000 مواطن حيث تبلغ 54 فقط.

أما وفقاً للبيانات الوطنية، فإن نسبة ما ينفق على الصحة العامة في جملة الإنفاق العام تصل إلى 4.7% وتمثل نحو 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، هذا في حين تصل نسبة فوائد الدين العام إلى جملة الإنفاق العام إلى نحو 18% عام 2008/2007 (حساب ختامي 2008/2007).

وتظهر بعض مؤشرات تقرير التنمية البشرية فى العالم 2007/2008 عن صحة الأطفال ورعاية الأمهات وجود تمييز ضد الفقراء، ففى حين تبلغ نسبة الولادات تحت إشراف طبي لأغنى 20% من السكان 96%، تبلغ هذه النسبة 51% لأفقر 20% من السكان عام 2005. أما نسبة تحصينات الأطفال أقل من سنة فتبلغ 91% لشريحة الأغنياء، فى حين تبلغ 85% لفئة الفقراء. أما معدل وفيات الأطفال أقل من سنة لكل 1000 مولود حتى فتبلغ 23% لفئة الاغنياء وتصل الى 59% للفقراء. كما تبلغ وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات الى 25% لفئة الأغنياء وتبلغ 75% بين الفقراء وذلك عام 2005.

3. مدى التزام الدولة بنشر التعليم:

تظهر مؤشرات التزام الدولة بالإنفاق على التعليم فى مصر كما فى تقرير التنمية البشرية 2007/2008 أن نسبة الإنفاق على العملية التعليمية فى جملة الإنفاق العام بلغت 11.9%، وفى الناتج المحلى الإجمالى 3.7%. وقد استحوذ التعليم الجامعى على نحو ربع مخصصات الإنفاق على التعليم، وبنسبة 3.2% من الإنفاق العام، ونحو 1% من الناتج. فى حين استحوذ الإنفاق على التعليم قبل الجامعى على 8.2% من الإنفاق العام، وحوالى 2.5% من الناتج (2008/2007).

ويصل حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق العام فى بعض الدول إلى أكثر من 25%، كما فى الإمارات العربية 27.4%، المكسيك 25.6%، ماليزيا 25.2%، تايلاند 25%، المغرب 27.2%، ويصل فى بعض الدول المتقدمة الى مستويات أعلى من مصر بكثير كما فى أيسلندا 16.6%، اليابان 9.8%، الولايات المتحدة 15.3%، هونج كونج 23%، وذلك كله عام 2005 (تقرير التنمية البشرية فى العالم، 2007/2008).

ويتضح مما سبق أن أولويات الإنفاق العام، وكذا التزام الحكومة بالرعاية الصحية ونشر التعليم لا تزال دون المستوى، سواء على المستوى الوطنى أو بالمقارنة بالدول الأخرى النامية والمتقدمة، الأمر الذى يتوقع معه تدني مستويات الإنجاز فى هذه المجالات للخدمات الاجتماعية الأساسية، وسوء أحوال الفئات الأكثر فقراً، أو الأقل حظاً، كالفئات المهمشة وأهمها النساء، كما سيتضح فى الأجزاء التالية.

ثالثاً: ما حققته مصر في مجال التنمية البشرية:

يهتم مؤشر التنمية البشرية بالعديد من الجوانب المؤثرة على مستوى المعيشة وجودة حياة البشر، ويضم المؤشر أبعاداً خاصة بالدخل الحقيقي، والجانب المعرفي والجانب الصحي، سواء على المستوى القومي أو على مستوى النوع الاجتماعي، حيث يهتم بالعدالة الاجتماعية والعدالة النوعية وتمكين المرأة ومواجهة الفقر، لذلك من المهم رصد إنجازات مصر في هذا المجال.

1. مؤشر التنمية البشرية:

تستهدف التنمية البشرية الارتقاء بحياة البشر، وتحسين نوعيتها، وتمكين الناس من الإسهام في عملية التنمية، وتوسيع الخيارات أمامهم، وتقاس نجاحات الدول في هذا المجال بمؤشر مركب، يتضمن ثلاثة أبعاد هي متوسط دخل الفرد الحقيقي، والجانب الصحي والجانب المعرفي.

لا تزال مصر تحتل مركزاً متوسطاً بين دول العالم من منظور التنمية البشرية رغم أنها حققت تقدماً مستمراً في مؤشر التنمية البشرية حيث بلغ (0.723) عام 2006، وبذلك تقع مصر ضمن الفئة المتوسطة من حيث التنمية البشرية، وتحتل الترتيب رقم 112 على مستوى العالم، بعد أن كانت تحتل مركزاً متأخراً في عام 1996، بمؤشر بلغ (0.631) وقد صاحب ذلك تحسناً ملحوظاً في مختلف مكونات هذا المؤشر، والتي تشمل الصحة والتعليم والدخل، (تقرير التنمية البشرية في العالم 2007-2008).

ونظراً لتعدد أبعاد مؤشر التنمية البشرية HDI حيث يضم 3 مؤشرات رئيسية عن الدخل والصحة والتعليم، فإن ترتيب الدولة وفق مؤشر متوسط دخل الفرد وتصنيفها على أساس الدخل فقط، وهو ما يتبعه البنك الدولي، يمكن أن يختلف عن الترتيب وفق مؤشر التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. وتبين المقارنة بين هذين المؤشرين قدرة الدولة على الاستفادة مما يتحقق من إنجازات في الدخل في تحقيق إنجازات على المستوى الصحي والتعليمي للسكان، بما يحسن مستوى معيشتهم وجودة حياتهم ويزيد من الخيارات أمامهم.

وبمقارنة ترتيب مصر وفق المؤشرين وجد أنهما متقاربان كثيراً، حيث أن الفارق بينهما بطرح مؤشر التنمية البشرية من مؤشر الدخل هو سالب واحد، مما يعني عدم استثمار ما يتحقق من تحسن في الدخل على حياة البشر من حيث المستوى الصحي والتعليمي وتوسيع الخيارات، وتحقيق العدالة على المستوى القومي والنوع الاجتماعي.

2. مؤشرات الصحة:

أما على مستوى التقدم في مؤشر الصحة فقد ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد في مصر إلى 71.3 عام 2006 بعد أن كان 67.1 في بداية الألفية 2001، وكان ذلك نتيجة التحسن في عدد من المؤشرات الصحية الفرعية، مثل نسبة الأسر التي تتوفر لديها شبكات المياه 98.7% في المناطق الحضرية، 92.9% في الريف، كما تراجع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة حتى وصل 26.4 لكل ألف طفل مولود حي، وكذلك إرتفعت معدلات الولادة التي تخضع لإشراف طبي بشكل ملحوظ لتصل إلى 80% وذلك عام 2006.

لكن لا تزال هناك مؤشرات صحية فرعية دون المستوى خاصة المتعلقة بصحة المرأة، حيث تبلغ نسبة الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية أثناء الحمل 69.6%، ومعدلات وفيات الرضع 20.5 لكل ألف مولود حي، وكذلك الحال بالنسبة لمعدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة، ومؤشرات صحة الأطفال والتغذية كما يوضحها الجدول التالي:

Table No. (5)

Selected Nutrition Indicators . Various Years

Country	Population undernourished (% of total population)		Children underweight for age (% of children under age 5) 1996-2005	Children under height for age (% of children under age 5) 1996-2005	Infants with low birth weight (%) 1998-2005
	1990/92	2002-2004			
Australia	<2.5	<2.5	7
Philippines	26	18	28	34	20
Egypt	4	4	6	24	12
South Africa	<2.5	<2.5	12	31	15
Morocco	6	6	10	23	15

Source: Human Development Report 2007/2008

3. مؤشرات التعليم:

توضح مؤشرات التعليم استمرار انخفاض مستويات القيد بالمدارس، وإرتفاع معدلات التسرب من التعليم، مما يرفع من نسبة الأمية بين الكبار. فعلى المستوى القومي يلاحظ أن 14.7% من الأطفال (6 - 18 سنة) خارج القيد بالمدارس أو تسربوا من التعليم، الأمر الذي يوفر مصدرا مستمرا لارتفاع معدل الأمية بين الكبار. وتبلغ نسبة الأمية بين الكبار نحو 28.2%، أما نسبة القيد الإجمالية بالمدارس فتبلغ 76.9% بحسب تقرير التنمية البشرية في العالم 2008/2007.

أما على مستوى النوع فلا تزال نسبة الأمية بين النساء مرتفعة عنها بين الرجال، حيث تبلغ نسبة النساء الى الرجال ممن يعرفون القراءة والكتابة (15-24 سنة) 86.4 %، ولم تحرز هذه النسبة تحسناً يذكر بالمقارنة بسنة الأساس 1990 والتي كانت 84.7 %.

4. مؤشرات الدخل:

لا تزال مصر تنتسب الى الشريحة الدنيا من مجموعة الدول متوسطة الدخل وفق تصنيف البنك الدولي لدول العالم حسب متوسط دخل الفرد، الذي بلغ 1580 دولار، أو نحو 5400 دولار معادل، وتحتل مصر بذلك المرتبة رقم 111 على مستوى العام وذلك عام 2007. (تقرير عن التنمية في العالم عام 2009).

وارتبط ذلك بتدني معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ 2.8 % في المتوسط سنويا خلال الفترة 1975-2005، وقد تدنى هذا المعدل إلى 2.4 % خلال الفترة 1990-2005 (تقرير التنمية في العالم 2008/2009)، وإن كان أحرز تحسناً ملموساً في السنوات 2005-2008 حيث سجل نحو 7% سنويا. هذا إضافة إلى مؤشرات عدم العدالة في توزيع الدخل والثروة.

ومن هنا يلاحظ أن نسبة السكان الفقراء في مصر لا تزال مرتفعة وتبلغ 19.6 % عام 2006 وفق تقديرات تقرير التنمية البشرية لمصر 2008، وإرتبط ذلك بمجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بالنوع، فبينما حدث تراجع طفيف في معدل البطالة حيث بلغ 9.3 % عام 2006،

الإأن نسبة البطالة بين الإناث قد زادت من 19.8 % عام 2001 لتصل إلى 25.1 % عام 2006، مما أدى إلى تضاعف عدد النساء غير العاملات حيث لا تزال نسبة الإناث في قوة العمل منخفضة وصلت إلى 23 % عام 2006.

5. الفقر وعدم العدالة:

تشير بيانات البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2009، إلى أن 3.1 % من السكان في مصر يعيشون على دولار أو أقل في اليوم، ونحو 44 % يعيشون على دولارين أو أقل في اليوم وتحتل بذلك مصر المركز 48 من بين 108 دولة نامية وفق مؤشر الفقر عام 2006. في حين تقدر نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني بنحو 19.6 % عام 2006.

كما توجد فجوة كبيرة فيما يتعلق بعدالة توزيع الدخل في مصر، حيث يحصل أفقر 10 % من السكان على 3.7 من الدخل القومي، في حين يستحوذ أغنى 10 % من السكان على 29.5 % وفي حين يستحوذ أغنى 20 % على 43.6 % وفق بيانات عام 2000/1999 (تقرير التنمية البشرية في العالم 2007/2008).

وتظهر عدم المساواة بمقارنة نسبة ما يستحوذ عليه الأغنياء الى نصيب الفقير في كل شريحة، حيث يبلغ نصيب أغنى 10 % مقارنة بنصيب أفقر 10 % من السكان نحو 1:8، في حين تبلغ نسبة ما يستحوذ عليه أغنى 20 % مقارنة بنصيب أفقر 20 % حوالي 1:5.1 وبالتالي يلاحظ أن معامل جيني يبلغ 34.4% وذلك عام 2000/1999.

على الرغم من التحسن المستمر في مؤشر التنمية البشرية في مصر وبالأخص بعدى الصحة والتعليم، إلا أن ارتفاع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر خاصة من النساء يؤثر سلباً على فرص مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية ويقلل من خياراتها وفرصها في حياة أفضل.

ويوضح الجدول التالي بعض المؤشرات الفرعية للفقر بالمقارنة ببعض الدول.

Table No. (6)
Human Poverty Indicators

Country	Probability at birth of not surviving to age 40 (% of cohort) 2000-05	Adult illiteracy rate (% aged 15 and older) 1995-2005	Population not using an improved water source (%) 2004	Children underweight for age (% under age 5) 1996-2005
Australia				
Philippines	7	7.4	15	28
Egypt	7.5	28.6	2	6
South Africa	31.7	17.6	12	12
Morocco	8.2	47.7	19	10

Source: Human Development Report 2007/ 2008

حيث يتضح من الجدول أن مصر لا تزال تحتل مركزاً متدنياً نسبياً بين الدول المقارنة في معظم هذه المؤشرات، وأن هناك تحديات في مجالات أساسية كالتعليم ومحو الأمية، وتحسين الأحوال الصحية وتوفير رعاية أفضل للأطفال، إلا أن الملاحظ أن مصر قطعت شوطاً أطول في مجال توصيل المياه الصالحة للشرب الى المنازل.

لكن عدم العدالة تأخذ أبعاداً أكثر من ذلك، حيث يتمركز الفقراء في الريف بصفة عامة وضواحي المدن أو ما يعرف بمناطق العشوائيات، كما أن جنوب مصر يعرف صوراً أعمق من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل والثروة.

وذلك أنه من بين كل 5 أشخاص في مصر يعيش فرد واحد تحت خط الفقر، ولا يحصل على حاجاته الأساسية من الغذاء وغيرها من الاحتياجات، وإن كانت هذه النسبة قد تراجعت من 24.3% عام 1990 الى 19.6% عام 2006.

لكن الأمر لم يكن كذلك فى السنوات الأولى من الألفية الثالثة 2000 – 2005 حيث زادت نسبة الفقراء فى مصر بسبب تراجع معدل النمو الاقتصادى. بعد أن كان الوضع يشير إلى وجود فرص أفضل لتخفيض معدل الفقر فى مصر ليصل إلى 10 % عام 2012 بإفترض إستمرار التحسن فى النمو الاقتصادى، وهو ما يتوقع استمراره بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي أثرت سلبيا على معدل النمو الاقتصادى فى مصر بعدما حققت من نجاحات خلال الفترة 2005-2008.

6. التنمية البشرية والعدالة النوعية:

كما ذكرنا فإن مصر تحتل المرتبة 112 من بين 177 دولة عام 2005 وفق مؤشر التنمية البشرية HDI الذى يقيس ماتحقق فى المجالات الصحية من خلال العمر المتوقع عند الميلاد، ومجالات التعليم من خلال مؤشرات التعليم بين الكبار والقيد بالمدارس وكذلك متوسط دخل الفرد.

ويوضح الجدول التالى موقع مصر فيما يتعلق ببعض مؤشرات التنمية البشرية بين عدد من الدول المتقدمة والنامية ممن طبقوا الموازنة المستجيبة للنوع وهى إستراليا، والفلبين وجنوب أفريقيا والمغرب

Table No. (7)

Comparative Human Development Indicators

Country	GDP per Capita (PPP US\$) 2005	Life Expectancy at Birth (Years) 2005	Adult literacy rate (%) (aged 15 and above) 1995-2005	Population using improved sanitation (%) 2004	Population using improved water source (%) 2004	Births attended by skilled health personnel (%) 1997-2005
Australia	31794	80.9	99%	100	100	100
Philippines	5137	71	92.6	72	85	60
Egypt	4337	70.7	71.4	70	98	74
South Africa	11110	50.8	82.4	65	88	92
Morocco	4555	70.4	52.3	73	81	63

Source: Human Development Report 2007/2008

ويتضح من الجدول مدى ما حققته مصر من تقدم فى المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية خاصة فى مجال تعميم توصيل مياه الشرب للسكان، فضلا عن تفوقها على بلد مثل المغرب فى باقى المؤشرات.

لكن لا تزال هناك فرصة لتحقيق مزيد من التقدم فى هذه المجالات إذا ما قورنت بالوضع فى بلد متقدم مثل أستراليا أو حتى مع الفلبين وجنوب أفريقيا.

ويواجه الاقتصاد المصرى تحديات عديدة فى المجال الاقتصادى حتى يمكن تقليل معدلات الفقر بين السكان، حيث يعيش نحو 20% من السكان تحت خط الفقر وفق التقديرات الوطنية، بينما يقدر من يعيشون من السكان على دولارين أو أقل فى اليوم نحو 44% عام 2005 (تقرير عن التنمية فى العالم 2009).

وقد أنجزت الحكومة العديد من الاصلاحات الاقتصادية والمالية وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وبدأ الاقتصاد يحقق معدلات نمو غير مسبوقه وصلت الى 7% خلال السنوات 2005 – 2008، لكن آثار الأزمة المالية تهدد معدل النمو بالتراجع فى الوقت الذى لا يزال معدل نمو السكان مرتفع حيث يبلغ 1.8% سنويا.

وتعتبر المرأة أكثر الفئات تضرراً في أحوال الركود حيث تكون في صدارة العمالة التي يتم الاستغناء عنها جزئياً أو كلياً، كما أن بعض المشروعات الصغيرة التي تتولاها المرأة تتضرر أكثر من المشروعات التي يقودها الرجال لهشاشة معظمها مما يؤثر سلباً على أوضاعها المعيشية.

كذلك فإن الاهتمام الذى يوجه حالياً نحو تحسين أحوال المرأة من خلال زيادة فرص المشاركة السياسية وتولى المناصب القيادية، وزيادة فرص الالتحاق بالتعليم وتوسيع نطاقه بين البنات، فضلاً عن الاهتمام بالصحة الانجابية ورعاية الأسرة والأطفال، سوف يساعد فى تطوير أحوال الأسرة المصرية.

وتظل هناك فرص لمزيد من إدماج النوع الاجتماعى فى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتطوير قدرات المرأة للمساهمة بشكل أكثر فاعلية فى المجتمع، وتحديد المداخل الأساسية لمراعاة بعد النوع الاجتماعى فى السياسات وخطط التنمية والموازنة العامة للدولة لدعم التنمية وتقليل الفقر.

مؤشر التطور المرتبط بالنوع:

وقد طور برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP مؤشرا يقيس التزام دول العالم بتحقيق المساواة بين النوع إضافة الى مؤشر التنمية البشرية يطلق عليه: مؤشر التطور المرتبط بالنوع، ويعتمد مؤشر المساواة المرتبط بالنوع الاجتماعي على عدد من المؤشرات الفرعية وهي العمر المتوقع عند الميلاد، ومعدل الأمية، والمقيدون بمراحل التعليم الأساسي والدخل المكتسب من منظور النوع الاجتماعي، ثم مقارنة ترتيب الدولة حسب مؤشر التنمية البشرية بترتيبها حسب مؤشر المساواة النوعية.

وإعتماداً على تقرير التنمية البشرية في العالم 2007/2008، يمكن رصد أهم هذه المؤشرات في مصر كما يلي:

1. الفجوة النوعية:

تتمثل أهم الفجوات النوعية في مستوى الأمية حيث تصل هذه النسبة الى نحو 41.6% بين الإناث في حين تبلغ 27% بين الرجال خلال الفترة 1995 – 2005.

أما على مستوى الدخل المكتسب فيظهر المؤشر فارقاً كبيراً بين الرجل والمرأة حيث يحصل الذكور على أجر في السنة يعادل 720024 دولار معادل، في حين تحصل الإناث على ما يعادل 1635 دولار أى بنسبة 1:4.3 أو 23.3%، أى أن مستوى أجر المرأة بالنسبة للرجل يقل عن الربع.

2. مؤشر تمكين المرأة:

وبالنسبة لمؤشر تمكين المرأة والذي يتضمن مدى مشاركة الإناث في البرلمان وعمليات التشريع والادارة والفنيات والإحصائيات، فيلاحظ أن مصر تحتل المرتبة رقم 91 من بين 93 دولة مصنفة في هذا المجال، ويبلغ قيمة المؤشر 0.263 وتشغل الإناث 3.8% من مقاعد البرلمان، ويمثلن 9% من القيادات التشريعية والإدارية، وتمثل نحو 30% من العاملين من الفنيين والاختصاصيين.

3. عدم العدالة في التعليم:

تصل نسبة المتعلمات من الإناث إلى 59.4%، وتشكل نسبة الإناث المتعلمات إلى الذكور المتعلمين من الكبار 71% خلال الفترة 1995/2005

كما أن مؤشر التعليم بين الشابات يصل الى نحو 79% للفئة العمرية 15-24 سنة للفترة 1995 - 2005، ومن ثم تصل نسبة المتعلمات من الاناث الى الذكور فى هذه الفئة العمرية الى 88% فى نفس الفترة.

ويلاحظ نفس الفجوة فى معدل القيد الصافى للتعليم الابتدائى حيث تصل هذه النسبة الى 91% بين الاناث، وبالتالى فإن نسبتهم الى الذكور تبلغ 95% للفترة 1995 - 2005. وتظهر الفجوة بشكل أكبر فى معدل القيد بالتعليم الثانوى حيث تصل نسبة المقيدات 83% عام 2005، ومن ثم تشكل نسبتهم للذكور 92%.

4. عدم العدالة فى النشاط الاقتصادى:

يشير هذا المؤشر الى عدد من صور التمييز تتعلق بالأنشطة والتوظيف، حيث تبلغ نسبة المشتغلات فى قوة العمل 20.1%، لكن الأخطر هو تراجع هذه النسب مع الزمن، حيث كان الرقم القياسى لعام 2005 بالمقارنة بعام 1990، هو 76 ومن ثم هبطت نسبة العاملات إلى العاملين من الذكور 27% فى نفس العام.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة الاناث فى الأنشطة الخدمية لتصل الى 55% وفى الزراعة 39% أما الصناعة فتبلغ 6% فقط الأمر الذى ينعكس على مستويات الإنتاجية والأجور والدخل.

هذا ولم تتوفر بيانات عن قيمة المؤشر بالنسبة لمصر، ومن ثم لا توجد مقارنة بين مؤشر التنمية البشرية لمصر وقيمة المؤشر المرتبط بالنوع، مما حال أيضا دون معرفة ترتيب مصر بين الدول النامية فى هذا الصدد.

رابعاً: ما حققته مصر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

تعهدت مصر ضمن 189 دولة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي ترمى إلى تحقيق حد أدنى من التنمية بحلول 2015، خاصة ما يتعلق بالفقر والجوع والصحة والمساواة بين الجنسين والتعليم الابتدائي والاستدامة البيئية.

حققت مصر تقدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن المتوقع إنجاز جانب كبير من هذه الأهداف على المستوى القومي بحلول عام 2015 كما هو مخطط. ويساعد تحليل الأهداف الإنمائية من منظور النوع الاجتماعي في تقييم مستوى وسرعة التحسن على المستوى القومي، خاصة وأن وضع المرأة كان دائماً الأسوأ في معظم هذه المؤشرات، وبالتالي فإن إستهداف المرأة يساعد في التقدم بشكل أسرع نحو تحقيق الأهداف الإنمائية، حيث يلاحظ أن تعليم المرأة يؤدي إلى تخفيض سوء التغذية بين أفراد الأسرة، كما أن القضاء على الفجوة النوعية في التعليم يزيد من معدل النمو الاقتصادي، ويحسن من أوضاع الأسرة ككل.

وتشتمل الأهداف الإنمائية للتنمية على ثمانية أهداف رئيسية، تحتوي كل منها على عدد من الأهداف الفرعية، كما يوجد 24 مؤشراً فرعياً لأهداف التنمية للألفية يمكن تحليلها على أساس النوع الاجتماعي، في حين يوجد 12 مؤشراً يمكن تحليلها حسب النوع، أما باقي هذه المؤشرات وهي 26 مؤشراً فمن غير المناسب تقسيمها وفق النوع الاجتماعي.

وقد احتوت الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007/2012 للدولة على العديد من البرامج للنهوض بالمرأة المصرية والتي قام المجلس القومي للمرأة بإعداد مقترحاتها باستخدام مفاهيم التخطيط بالمشاركة المستجيبة للنوع الاجتماعي واستهدفت تخفيف حدة الفقر، ونشر التعليم الأساسي، وإحراز تقدم في مجالات الزراعة، المياه، الصرف والاسكان، وهو ما يمثل خطوة متقدمة نحو إدماج النوع الاجتماعي في خطط التنمية في مصر.

وفيما يلي نتناول إنجازات مصر في هذه المجالات من منظور النوع الاجتماعي بقدر ما يتوفر من بيانات أو معلومات.

1. القضاء على حدة الفقر والجوع:

حققت مصر نجاحات ملحوظة فى بعض الأهداف الفرعية الإنمائية للألفية وفق تقرير التنمية البشرية لمصر 2008، خاصة نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار يومياً، حيث بلغت 3.4 % عام 2005، وهى نسبة أفضل مما كان مستهدفاً 4.1 %، فى حين من المتوقع أن تصل الى 0.88 % عام 2015. لكن نسبة السكان تحت خط الفقر القومى لاتزال مرتفعة 19.6 % وإن كانت النسبة المستهدفة 12.1 % ومن المتوقع أن تبلغ 10.8 % عام 2015، ولا يوجد تصنيف للفقراء فى مصر حسب النوع الاجتماعى.

2. تحقيق التعليم الابتدائى الشامل:

حققت مصر نجاحاً فى مجال صافى القيد فى التعليم الابتدائى، خاصة ما يتعلق بالبنات التى تصل نسبتها إلى 95 % عام 2005 مقارنة بنسبة 100 % مستهدف عام 2015، كذلك فإن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين الكبار من الإناث بلغت 81 % عام 2005، مرشحة لبلوغ 95.2% مقارنة بالمستهدف 100 % عام 2015، الأمر الذى يشير إلى أن الفجوة النوعية فى التعليم تأتي فى صدارة الفجوات التى يجب أن تحظى بالاهتمام.

وهو ما لا يمكن إدراكه إلا بتخصيص مزيد من الموارد للتعليم بصفة عامة، وتعليم الإناث بصفة خاصة، حيث لا تزال نسبة ما يخصص للتعليم فى مصر من إجمالي الإنفاق العام منخفضة بالمقارنة بدول أخرى، وقد طرأ على هذه النسبة بعض التحسن فى موازنة 2010/2009 حيث تبلغ نحو 13 % بالمقارنة بنسبة 10.4 % فى موازنة العام السابق 2009/2008.

كما تحسنت نسبة ما ينفق على التعليم ما قبل الجامعي إلى إجمالي الإنفاق على التعليم من 62.3 % فى موازنة 2009/08 إلى 64.1 % فى موازنة 2010/2009.

وتجدر الإشارة إلى أن تحسين وضع المرأة/ البنات فى العملية التعليمية يرتبط بتوفير خدمات البنية الأساسية ذات العلاقة، مثل: خدمات الطرق والمواصلات، وبناء المدارس، وتوصيل المياه والكهرباء للمنازل، وتطوير البنية الاجتماعية والثقافية فى المناطق النائية.

3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

لا تزال هناك فجوة فيما يتعلق بمعدل البنات إلى البنين في التعليم الابتدائي، حيث تبلغ 93 % عام 2005، كما لا تزال هذه النسبة متدنية في التعليم الجامعي خاصة في مجال العلوم الفيزيائية. أما معدل النساء إلى الرجال ممن يعرفون القراءة والكتابة من الكبار فتبلغ 86.4 % وليس من المتوقع القضاء على هذه الفجوة بحلول عام 2015 حيث يتوقع أن تبلغ 92.7 %.

ولعل من أهم الفجوات النوعية ما يتعلق بحصة المرأة في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي حيث تبلغ 17.7 % عام 2005 في حين أن المستهدف 50 %.

وكما تشير بيانات تقرير التنمية البشرية في العالم (2007/2008) فإن معدل البطالة بين النساء بالنسبة للبطالة بين الرجال تزيد على 3 أمثالها (311 %) خلال الفترة (1996 - 2005).

كذلك ترتفع نسبة العمالة من النساء في القطاع غير الرسمي منسوبة إلى العمالة في القطاعات غير الزراعية مقارنة بالرجال، حيث تبلغ 59 %، 42 % على التوالي (2003)، ومن المعروف أن مستويات الأجور والحماية الاجتماعية تتدنى في هذا القطاع، مما يشير إلى سوء الأحوال المعيشية للمرأة أكثر من الرجل.

4. تحسين الصحة الإنجابية:

لا تزال نسبة وفيات الأمهات لكل 100000 مولود حي مرتفعة، حيث بلغت 59 % عام 2005، في حين كان المستهدف 43.5 % وإن كان من المتوقع أن تصل إلى 21.3 % عام 2015.

كذلك فإن نسبة حالات الولادة التي تخضع للإشراف الطبي بلغت 74.2 % في حين كان من المستهدف 100 % . أما نسبة المواليد التي حظيت أمهاتهم بالرعاية قبل الوضع فبلغت 58.5 % عام 2005.

ويُلخص الجدول التالي موقف مصر من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية:

Table No. (8)
Status of Millennium Development Goals in Egypt

Goals by 2015	What is the Probability of Meeting the Goal given the Current State of Progress?			
	High.	Med	Low	No Data
Extreme Poverty: Halve the proportion of people living in extreme poverty	√			
Hunger: Halve the proportion of underweight among those under-five years old			√	
Basic Amenities: Halve the proportion of the people without access to safe drinking water	√			
Universal Primary Education : Achieve universal primary education		√		
Gender Equality: Achieve equal access for girls and boys to primary schooling	√			
Child Mortality : Reduce under five mortality by two thirds				√
Maternal Health : Reduce maternal mortality ratio by three quarters		√		
HIV/AIDS : Halt and reverse the spread of HIV/AIDS				√
Environmental Sustainability : Reverse loss of environmental resources		√		

Source: Human Development in Egypt, 2008

ويرتبط نجاح الدولة في إدراك الأهداف الإنمائية للألفية، وسد الفجوة النوعية في تلك الأهداف بأمرين رئيسيين: الأول يتعلق بالموارد اللازمة لإحداث تحسن في مجالات الخدمات الاجتماعية المتعلقة بأهداف الألفية، والثاني يتمثل في مراعاة بعد النوع الاجتماعي عند تخصيص الموارد داخل القطاعات المختلفة.

وكما يشير مؤشر الصحة الإنجابية فإن عدم أخذ النوع في الاعتبار عند إعداد موازنة الصحة العامة يتجاهل الاحتياجات والأولويات الخاصة بالمرأة، ويسفر عن سوء تخصيص وعدم عدالة وتمييز ضد النوع.

الخلاصة:

يتطلب التحليل الشامل للسياسات المالية حسب النوع إلى مستوى أعلى من البيانات المقسمة حسب النوع الاجتماعي، وهو ما لا يتوفر بدرجة كافية في مصر حتى الآن، إلا أن التحليل السابق لفهم طبيعة الموازنة العامة في مصر ومعالجة بعض قطاعات الخدمات الاجتماعية التي توفرت عنها بيانات حسب النوع مثل التعليم والصحة، قد كشف عن عدد من الفجوات النوعية تؤكد على أهمية الموازنة المستجيبة للنوع ودورها في تحسين أحوال المرأة وتحقيق العدالة والمساواة في تخصيص الموارد المتاحة للموازنة العامة للدولة.

وفي ضوء ما توفر من بيانات يتضح أن هناك فجوات نوعية لا تزال تحتاج إلى مزيد من العناية في المجالات التالية:

- القضاء على حدة الفقر والجوع، عن طريق تخفيض نسبة السكان تحت خط الفقر، بصفة عامة، وذلك من خلال تصميم نظام لدعم الفقراء في إطار قانون الضمان الاجتماعي واستهداف الفقراء من النساء بصفة خاصة.
- تخفيض نسبة الأطفال ناقصي الوزن، وهو ما قد يتطلب برامج صحية محددة.
- تعميم التعليم الابتدائي العام من خلال رفع صافي معدل القيد في التعليم الأساسي والابتدائي للبنات، ويمكن أن تساعد موازنة البرامج والأداء والموازنة المستجيبة للنوع في تحقيق هذا الهدف بشكل فعال.
- القضاء على الأمية خاصة بين الإناث، إلا أنه من غير المتوقع أن تقضى مصر تماماً على الأمية بين الإناث بحلول عام 2015. حيث أنه من المتوقع أن يصل معدل القراءة والكتابة في ذلك العام إلى 95% في حين يتوقع القضاء عليها بين الذكور.
- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال الاهتمام بالتعليم في كافة مراحله، ورفع معدلات التوظيف بين الإناث وزيادة نسبة تمثيلهن في المجالس النيابية.
- تحسين الصحة الانجابية للمرأة من خلال نشر مراكز رعاية الصحة للأم والأسرة، وتصميم برامج خاصة لسد هذه الفجوة.
- زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل في القطاعات المنظمة والرسمية الحكومية والخاصة، لما تتميز به هذه القطاعات من ارتفاع في الإنتاجية والأجور والحماية الاجتماعية، بعدما لوحظ من انخراط المرأة في القطاعات غير الرسمية متدنية الأجر والعائد.

• ضمان الاستدامة البيئية من خلال زيادة نسبة السكان الذين يحصلون على مصادر مياه نقية مستدامة، وصرف صحي، وتخفيض نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في العشوائيات، حيث ارتفعت نسبتهم من 14 % عام 1990 الى 17.5 % عام 2005.

وتساعد موازنة البرامج المستجيبة للنوع وتحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي في الكشف عن هذه الاختلالات ورصد الموارد اللازمة لمواجهتها، ومن ثم زيادة مستوى الاستهداف في الموازنة العامة.

والحقيقة أن حصة المرأة في الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي لا تزال محدودة وتنمو بمعدل بطيء، وهو ما يشير الى عدم توقع تحسن وظائف المرأة مدفوعة الأجر بشكل ملموس في وقت قريب ما لم يتم تصميم برامج خاصة بذلك.

كذلك الحال فيما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات أثناء الحمل والولادة، حيث ينبغي زيادة معدل تراجع هذه النسبة، حتى يمكن أن تحقق ما هو مستهدف خاصة في بعض المحافظات،

وهنا تبرز أهمية الموازنة المستجيبة للنوع في دعم هذه التوجهات من خلال المساعدة في توجيه وتخصيص الموارد نحو أولويات التنمية.

إن تحليل عملية تخصيص وتوزيع النفقات العامة يمكن أن يوضح مدى التزام الدولة بتحقيق العدالة والإنصاف للمرأة ومدى التزامها بمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. كذلك تجدر الإشارة إلى أهمية الموازنة المستجيبة للنوع في ضمان فعالية تقديم الخدمات خاصة في المجالات الصحية والتعليم ومحو الأمية، إضافة إلى توفر الموارد والمخصصات اللازمة، وهو ما قد يفرض تكاليف إضافية.

أهم المبادرات الدولية فى مجال الموازنة المستجيبة للنوع

أهم المبادرات الدولية فى مجال الموازنة المستجيبة للنوع مقدمة:

أعربت العديد من دول العالم عن التزامها بتحقيق أهداف العدالة النوعية وإدماج النوع الاجتماعى فى سياساتها الاقتصادية، لكن لاتزال هناك فجوة بين هذه السياسات والأسلوب الذى تمارسه فى عمليات الانفاق العام وتخصيصه بين الاستخدامات المختلفة، أو الأسلوب الذى تقوم من خلاله بتحصيل إيراداتها العامة (عمليات الموازنة العامة). كذلك أعلنت العديد من دول العالم عن التزامها بتحقيق الشفافية والمساءلة لكن لاتزال الفجوة قائمة فيما بين مدى المشاركة والتشاور اللازمين فى صياغة السياسات والتشريعات وبين نمط تخصيص الموارد.

وتبرز أهمية مبادرات الموازنة المستجيبة GRB فى أنها يمكن أن تساعد فى سد هذه الفجوات، والتأكيد على أن الحكومة تقوم بتحصيل الإيرادات العامة وتخصيص وإنفاق هذه الموارد بفاعلية وعدالة، كما يمكن لهذه المبادرات أن تدعم سعى الحكومات لتحقيق أهداف المساواة والعدالة من حيث النوع الاجتماعى، وتحسين قدرات الحكومة فى الالتزام بإزالة كل صورة التمييز ضد المرأة CEDAW، وأخيرا تساعد فى تحقيق درجة أعلى من المسؤولية فى إنفاق وتخصيص الموارد العامة فيما بين أفراد المجتمع وخاصة الفئات المهمشة التى على رأسها تأتى المرأة.

ورغم تعدد المبادرات على مستوى الدول، فقد اقتصر العرض هنا على أهم التجارب، والتي يطلق عليها الدول الرواد فى مجال مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع، نظرا لما قطعتة من شوط أطول فى تنفيذ المبادرة، وما حققتة من نجاحات، ومن ثم يمكن استخلاص بعض الدروس المستفادة.

وفيما يلى نعرض لأهم مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع على المستوى العالمى، وإستخلاص لأهم الدروس المستفادة:

أولاً: مبادرة استراليا:

أهم الملامح:

تعد تجربة استراليا فى مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع هى أولى محاولات تحليل الموازنات الحكومية من منظور النوع الاجتماعى، ويرجع تاريخها الى عام 1984 عندما طبقت حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية ما سمي «موازنة المرأة»، كأداة لادماج النوع الاجتماعى فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أعدت حكومات الولايات هذه الحسابات (WBS) (Womens Budget Statements) على أساس الآثار المتوقعة للنفقات والإيرادات على المرأة والرجل لكل الوزارات. أما على المستوى الفيدرالى، فقد قاد مكتب (وضع المرأة) المبادرة، وطلب من كل المصالح الحكومية:

- فحص وتحليل البرامج الموجهة للمرأة والبنات
 - فحص ومراجعة البرامج المنتظمة من حيث أثرها على المرأة والبنات.
- ولم تختلف المبادرات على المستوى المحلى والولايات عن المبادرة على المستوى الفيدرالى إلا من حيث شمولها لمعلومات حول برامج فرص التوظيف ومدى عدالتها من المنظور النوعى فى القطاع الحكومى.

نقاط القوة:

1. زيادة الوعى لدى مختلف الهيئات الحكومية والمسؤولين الحكوميين بأثار ما يضعونه من سياسات وما يقترحونه وينفذونه من برامج على المرأة، ومراجعة مدى الحيادية التى تتضمنها تلك السياسات والبرامج وما ينتج عنها من عدم المساواة.
2. دعم الجهود التى تدعو الى العدالة والمساواة النوعية، وبناء القدرات المؤسسية والادارية لادماج النوع الاجتماعى فى خطط التنمية والموازنة.
3. أصبح الاهتمام بالعدالة النوعية محل إعتبار عند وضع السياسات والموازنات العامة، مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام السنوى على رعاية الأطفال.
4. تميزت مبادرة جنوب استراليا بنظام متابعة قوى للسياسات الحكومية وكان تأثيرها واضحاً على مدى التمثيل العادل للإناث فى المصالح الحكومية، مثل اللجان والمجالس.
5. زيادة مشاركة المرأة فى إعداد الموازنة حيث أعطيت وحدة دعم المرأة فى جنوب ويلز الجديدة دوراً رسمياً فى عملية إعداد الموازنة.
6. زيادة الإنفاق السنوي على رعاية الأطفال.

نقاط الضعف:

1. من أهم عيوب مبادرة إستريا (WBS)، عدم إشراك المجتمع المدني، وهو ما يعود إلى أصول هذه المبادرة التي قادتها العاملات فى المصالح الحكومية، وبالتالي لم تكن هناك مساندة خارج إطار الحكومة عندما حدث تراجع فى المبادرة نتيجة التطورات السياسية فى البلاد.
2. كذلك فقد كان لعدم توفر دليل لتحليل الموازنة وخاصة النفقات أثر سلبي فى عدم فاعلية التحليل فى كثير من الأحيان، من ثم عدم دمج النوع الاجتماعى فى الموازنة بشكل فعال وإقتصار الأمر على مجرد توزيع النفقات حسب النوع.
3. كذلك لاتزال المبادرة تعاني من نقص وعدم قدرة على تحليل مؤشرات السياسات الكلية (مثل عجز الموازنة الدين العام).
4. التركيز بشكل رئيسي على جانب النفقات وإعطاء إهتمام أقل لتحليل جانب الإيرادات / الضرائب وآثارها.
5. لم تتوفر أية مؤشرات كمية عن مدى التقدم أو النجاحات التى تحققت من المبادرة حتى الآن.
6. طول القوائم الخاصة بالموازنة مما حال دون سهولة الاطلاع والفهم وصعوبة وصول الناس الى محتوياتها وفهمها.
7. التأثير المحدود للمبادرة على السياسات المالية وإعتبار GRB مجرد أداة للمتابعة والمحاسبة.

الدروس المستفادة:

1. تمثل المساندة الحكومية سواء على المستوى المركزي وفى مختلف الجهات الحكومية أمرا هاما فى إنجاح المبادرة، ويعد تنفيذ المبادرة على المستوى الفيدرالى والولايات والمحليات من أهم النقاط التى تتميز بها مبادرة إستريا، والتى كتبت لها الاستمرارية حتى الآن.
2. كذلك من المهم توسيع نطاق المبادرة ليشمل بالإضافة الى النفقات، جانب الإيرادات والضرائب، وكذلك السياسات الكلية المتعلقة بالموازنة كالعجز ووسائل تمويله، والدين العام وعبء الدين، حتى يمكن معالجة القضية من كافة جوانبها، وسد الثغرات التى قد تؤدي الى ظهور عدم المساواة أو إستمرار التمييز ضد المرأة.

3. أهمية إشراك والتزام منظمات المجتمع المدني فى المبادرة على المستوى العام للموازنة والمحليات، ليس فقط باعتبارهم الأقرب لرصد الاختلالات وتقييم الخدمات ومدى الوصول إليها ونوعيتها، ولكن أيضا لاستمرار دعم المبادرة وإكتسابها قوة دفع، ومحاسبة الحكومات على المستوى المركزى والمحليات عن أى تراجع أو تباطوء فى المبادرة وضمان إستمراريتها.

4. التأكيد على أهمية توفر أدلة عمل، ومؤشرات ومقاييس للمتابعة وتقييم الأداء لقياس مدى التقدم والنجاحات أو الاخفاقات، وتبسيط قوائم الموازنة لسهولة التحليل والمتابعة والتقييم.

ثانياً: مبادرة جنوب أفريقيا: أهم الملامح :

تأتى جنوب أفريقيا فى صدارة الدول النامية والإفريقية التى أخذت بمبادرة الموازنة المستجيبة للنوع، ولعل أهم ما يميز هذه المبادرة، أن المنظمات غير الحكومية هى التى جاءت بها، من خلال تعاون البرلمانيين وبعض منظمات المجتمع المدنى، والتي أسفرت عن بدء المبادرة عام 1994.

كذلك تتسم موازنة المرأة فى جنوب أفريقيا بأنها أكثر المبادرات العالمية إرتكازاً على المؤسسات الحكومية، بحيث يمكن إعتبارها مبادرة رسمية ومؤسسية رغم دور منظمات المجتمع المدنى والبرلمانيات فى مراحلها الأولى. ونتيجة لهذه السمات الفريدة حققت جنوب أفريقيا نجاحاً متميزاً، ساعد فى ذلك الدعم اللامحدود من منظمات المجتمع المدنى، والبرلمانيين، فضلاً عن دور الحكومة والمنظمات الدولية ومن ثم تعد نموذجاً للدور المتعاظم للموازنة المستجيبة للنوع فى عملية التنمية.

كما توسع نطاق المبادرة ليشمل جهوداً كبيرة فى مجال البحوث والمساندة والتوعية وتطبيقها على المستوى القومى والموازنات الفرعية، وبالتعاون مستمر من البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدنى فى مجال البحوث.

كذلك أخذت المبادرة أسلوب التدرج، حيث ركزت فى السنوات الخمس الأولى على تحليل النفقات العامة من منظور النوع الاجتماعى، ثم بدأت فى إدخال تحليل جانب الإيرادات بالتركيز على إجراءات البحوث على الضرائب المباشرة وغير المباشرة والمعونات والجمارك وضريبة المبيعات.

نقاط القوة :

1. أهمية تلقى الدعم والمساندة من جميع الأطراف الفاعلة.
 2. تتميز بدورها فى تقوية عملية إدماج النوع الاجتماعى وإعداد القدرات اللازمة فى المؤسسات الحكومية. فعلى سبيل المثال :
 3. تم إدماج قضايا النوع الاجتماعى فى وثائق وزارة المالية.
- الزام الجهات الحكومية المسؤولة عن إعداد البيانات وتجميعها بإعداد البيانات على أساس النوع الاجتماعى.
 - كما تم إلزام الجهات الحكومية المختلفة بتقديم بيانات عن النوع فى مؤشرات قياس الأداء عند التقدم بطلب إعتمادات مالية.

3. إمتدت المبادرة لتشمل مستويات الموازنة وتخصيص المصروفات والسياسات المالية، فعلى سبيل المثال تزايد تخصيص الموارد الموجهة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تملكها المرأة.
4. اعتبار بُعد النوع الاجتماعي أحد مؤشرات تقييم السياسات المالية والنفقات العامة، حيث تم إدماج التحليل من حيث النوع مع الأنواع الأخرى من التحليل حسب المناطق: (ريف / حضر)
5. التركيز على الموازنات المحلية فى إطار السياسة المالية العامة.
6. تطوير أدوات ومجالات التدريب ليشمل مجالات أخرى ذات علاقة إمتد الى مجموعات متعددة من العاملين وغيرهم كالأهتمام بقضايا الاقتصاد الكلى والجوانب النقدية التي تدعم فهم الموازنة.

نقاط الضعف:

1. رغم التقدم فى مجال إجراء البحوث والتوصل الى نتائج هامة لتطوير المبادرة إلا أنها لاتزال تحتاج الى توجيه إهتمام أكبر نحو جماعات الضغط والمصالح المؤثرة خارج إطار الإدارات الحكومية.
2. ضعف أثر المبادرة على الموازنة نتيجة إنخفاض الإنفاق العام بسبب تراجع دور منظمات المجتمع المدني.
3. عدم الاستقرار فى عمليات التخطيط وإعداد الموازنة مما أضعف من أثر المبادرة سواء على المستوى القومى أو المحليات.
4. عدم كفاية الجهود الموجهة الى البحوث والمساندة، حيث لا يزال ينظر الى المبادرة على أنها قضية النشاط من المنظمات غير الحكومية.

الدروس المستفادة:

1. أهمية الجانب الرسمي والمؤسسى فى إنجاح مبادرات GRB.
2. إلزام مختلف الجهات الحكومية بإدخال النوع الاجتماعى فى وثائقها، وعند تحليل الموازنات وطلب الاعتمادات من وزارة المالية، الأمر الذى يؤكد أهمية أن تتضمن التأشيرات العامة المرافقة لقانون إعداد الموازنة بمواد تشير إلى أهمية الموازنة المستجيبة للنوع.
3. الاهتمام بأنشطة البحث وتقنين المبادرة، وكذلك الدورات التدريبية وتوسيع نطاق البحوث والتدريب سواء من حيث الموضوعات ذات العلاقة أو من حيث الجهات المشمولة بالتدريب.
4. تقوية دور البرلمانيات ومنظمات المجتمع المدني فى مختلف مراحل إعداد الموازنة ومتابعتها وإقتراح المشروعات والبرامج. ومن ثم يجب مشاركة البرلمانيات فى أعمال الموازنة وإعداد التقارير حولها من خلال مشاركتهم فى لجان الخطة والموازنة بالمجالس النيابية.

ثالثاً: المبادرات التى تقودها الحكومات: سكرتارية الكومنولث

إذا كانت تجربة إستراليا 1984 وكندا 1993 وجنوب أفريقيا 1994 والمملكة المتحدة تمثل التجارب الرائدة نحو الأخذ بالموازنات المستجيبة للنوع فإن مشروعات سكرتارية الكومنولث والتى قادتها الحكومات فى الواقع على قدر كبير من الأهمية لما حققتة من نجاحات فى هذا المجال.

وقد بدأت هذه المبادرات عام 1996 متأثرة بتجارب الرواد، حيث أطلقت سكرتارية الكومنولث مشروعها للمبادرات التى تقودها الحكومات فى كل من باربادوس، جنوب أفريقيا، سريلانكا، وكان الغرض منها دفع الحكومات فى هذه الدول الى تطبيق تحليل الموازنات والسياسات من منظور النوع الاجتماعى.

وتعتبر هذه المبادرات محاولة جادة لادماج النوع الاجتماعى فى الموازنات والسياسات المالية بشكل مؤسسى. وقد سبق إطلاق هذه المبادرات أن طورت سكرتارية الكومنولث أسلوباً لنظم إدارة وتفعيل الموازنات المستجيبة للنوع، وأعدت منهاجاً عملياً لتطبيقها. ويمكن وصف مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع وفق هذا الأسلوب على أنها أدوات لرصد ومتابعة مسار الإنفاق العام بشكل منهجى.

أهم سمات مبادرات الكومنولث:

1. تبسيط المناهج والتركيز على جانب النفقات وسهولة الوصول الى الوزراء وكبار المسئولين فى الحكومة، ربما بسبب هيكل سكرتارية الكومنولث ذاتها.
2. أخذت المبادرة شكل النمط الإقليمي حيث تم تقديم المساعدات الفنية بشكل موحد ومتناسق فى جميع الدول التى طبقت المبادرة لادماج النوع الاجتماعى فى الموازنات.
3. إعتد إدخال الفكرة على الحكومات بشكل مباشر مما ساعد فى إنجاح البرنامج منذ مراحلها الأولى.
4. توسعة نطاق المبادرة بدءاً من السياسات المالية - رغم التركيز على جانب النفقات - حيث ساعدت الخبرات المتراكمة فى مجال العناية بالمرأة من خلال السياسات الاقتصادية الكلية على نجاح المبادرة.

نقاط القوة :

1. القدرة العالية على حشد الموارد وتوجيهها لخدمة مجموعات معينة من النساء.
2. الانطلاق من حقيقة أن معظم السياسات والبرامج كانت محايدة فيما يتعلق بالنوع.
3. الاهتمام بتوفير البيانات على مستوى النوع وتحليلها.
4. إضفاء طابع المشاركة داخل الأجهزة الحكومية والتعاون في تطبيق المبادرة، والاهتمام بتدريب المسؤولين على كافة المستويات مما سهل من عملية التطبيق.
5. قامت المبادرة على أساس تحليل مدى وجود فرص متساوية في الخدمات الحكومية بشكل رئيسي.
6. يمتاز المنهج بإمكانية تطبيقه في مجالات أخرى إجتماعية وغيرها.

نقاط الضعف :

1. لا تزال هذه التجارب فى حاجة الى دعم من وزراء المالية بدول الكومنولث.
2. الحاجة إلى مزيد من الجهود في مجال بناء القدرة على إدماج السياسة الاجتماعية فى النفقات العامة.
3. نقص المعرفة والمعلومات بقضايا النوع لدى جانب من المسؤولين الحكوميين مما جعلهم لا يبدون درجة عالية من الالتزام.
4. الحاجة الى تنسيق الجهود على المستوى القومى فى تنفيذ البرنامج.
5. إعطاء مزيد من الاهتمام بعنصر الوقت نظرا لأن عملية تحليل النوع تأخذ وقتا رغم أن دورة الموازنة سنوية ومن السهل إدماج التحليل النوعى فيها، لكن تنفيذ التحليل النوعى ونتائجه تأخذ وقتا أطول.
6. أدى ضعف نفوذ الجهات التشريعية الى مصاعب أمام إدخال تعديلات على الموازنة.

الدروس المستفادة:

كان أهم ماميز تجارب الدول التي أخذت بهذه المبادرة هو إتباعها المنهج القطاعي في الموازنة المستجيبة للنوع وذلك من خلال التركيز على جانب الإنفاق في 3 قطاعات هي الصحة والتعليم والزراعة.

وترجع بدايات هذه التجارب الى عام 1995 حين أعدت سكرتارية الكومنولث خطة عمل للتنمية والمرأة. وإكتسبت الخطة قوة دفع كأداة سياسية داخل سكرتارية الكومنولث، إلا أنها ذهبت الى أبعد من مجرد إدخال تعديلات، حيث طالبت بخلق وتدريب خبرات في مجالات معينة. وفي عام 1996 تم البدء في تنفيذ البرنامج من خلال الوزراء المسؤولين عن شئون المرأة ووزراء المالية، الذين قاموا بجهود جادة لاقتناع الاقتصاديين والمسؤولين بأن إنصاف النوع والعدل الاجتماعي يدخل ضمن إهتماماتهم.

كما يعد الخبراء المتخصصون في هذا المجال من الأطراف الأساسية في هذه العملية حيث يقومون بتأصيل قضايا المرأة والموازنة GRB ويساهمون في نشر أساليب العمل وطرق إدخال النوع الاجتماعي في مراحل الموازنة، ويشاركون في تدريب الكوادر المطلوبة وتطوير أدوات التحليل اللازمة.

ولعل أهم الدروس المستفادة من تجارب الكومنولث أن مشاركة المجتمع المدني تعد مسألة أساسية ولاغنى عنها في إنجاح وإستمرار هذه المبادرات، وذلك على أساس أن إستمرار الطلب على المبادرات هو الذي سيضمن إستمراريتها ونجاحها، ولاشك أن منظمات المجتمع المدني بتواجدها وإهتمامها بقضايا المرأة وبالفئات الفقيرة منها سيمثل سببا دائما لتطبيق المبادرة، بل ويدفع بالمبادرة للأمام. ولا بد بالتالي من تطوير وسيلة مناسبة لضمان مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في عملية إتخاذ القرارات.

وقد إكتسب منهج المجتمع المدني الحالي قوة دفع منذ مؤتمر Brussels عام 2001 حول الموازنات المستجيبة للنوع، حيث توصل المجتمع الدولي الى توافق حول تعبئة الموارد لتقوية قدرات الحكومات والمجتمع المدني لتطبيق مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع في جميع دول العالم بحلول عام 2015.

وقد أكد نجاح هذا المنهج ماتحققه تجربة جنوب أفريقيا من إستمرارية بالمقارنة مع تجربة إستراليا وسكرتارية الكومنولث اعتمادا على إدماج ومشاركة المجتمع المدني كضمان لاستمرار العمل بموازنة GRB.

كذلك فإن من أهم الدروس المستفادة إتباع المنهج القطاعى والتركيز على قطاعات مختارة وفى طليعتها الصحة والتعليم، خاصة وأن السياسات الليبرالية الجديدة التى طبقتها معظم الدول النامية ومنها مصر كان لها آثار سلبية على قطاعات الخدمات الاجتماعية وأن هذه القطاعات كانت الأكثر تأثراً بهذه الإصلاحات.

إضافة الى ذلك فإنه من السهل تحليل الخدمات الاجتماعية فى مجالى الصحة والتعليم من منظور النوع الاجتماعى بسبب توفر البيانات التى يتم إعدادها سواء فيما يتعلق بتسليم وتوفير هذه الخدمات، أو من حيث المخرجات على أساس النوع الاجتماعى. من ناحية أخرى فإن الإنفاق العام على التعليم والصحة يمثلان الجانب الأعظم فى الإنفاق العام على الخدمات العامة.

ويظل من المهم أن يمتد تحليل النفقات العامة من منظور النوع الى القطاعات الأخرى كالزراعة والنقل والثقافة وغيرها بإعتبارها ضرورة فى تمكين المرأة الاقتصادى وتحقيق الانصاف والعدل الاجتماعى.

كذلك من النقاط الهامة فى دعم مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع ربطها بالاهداف والمبادرات الدولية الأخرى المتعلقة بمكافحة الفقر بصفة عامة أو أهداف الالفية للتنمية MDGs وغيرها من الالتزامات الدولية فى هذا المجال.

من المهم كذلك الاستفادة مما تقدمه مبادرة GRB من دعم للإصلاح المالى والحث على مصداقية الحكومة والحكومة الرشيدة (الحوكمة) مثل عمليات اللامركزية وإدخال أسلوب موازنة الأداء التى تساعد كثيراً فى تصميم برامج تستهدف المرأة مباشرة وتلبى إحتياجاتها الخاصة، أو تقييم البرامج المقدمة من منظور النوع الاجتماعى لرصد الفجوات النوعية.

الخلاصة

تعكس الموازنة العامة للدولة الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، إضافة الى مستوى الالتزام السياسى لتناول تحديات التنمية مثل تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة، ومكافحة الفقر، وتحقيق العدل والانصاف بين المرأة والرجل وغيرها من القضايا الاجتماعية.

ورغم تعدد المناهج التى تتبعها الدول فى مواجهة هذه القضايا من خلال الموازنة العامة إلا أن مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع قد استخدمت على نطاق واسع كمنهج إستراتيجى لتفعيل دور الموازنة فى تحقيق العدالة من منظور النوع الاجتماعي.

لكن من الخطورة بمكان أن يقتصر تركيز مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع على مجرد إعادة تخصيص جانب محدود من الموارد لتحقيق أهداف الإنصاف وإستهداف المرأة والبنات، حيث أنها تشكل نسبة محدودة من حجم الإنفاق العام، فى حين يمكن توسيع هذا النطاق من الاستهداف إذا شمل التحليل عناصر أخرى كفاعلية النفقات، وسهولة الوصول إلى الخدمات والارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة.

وقد تزايد إنتشار مبادرات GRB لتحقيق المساواة النوعية بعد عام 1995 مع إعلان بكين، وعندما دعت الأمم المتحدة الحكومات لتقييم إستفادة المرأة من النفقات العامة، وحثت الدول على أن تعدل موازنتها لتحقيق هذا الهدف فى التنمية الاجتماعية وليشمل قضايا التوظيف، والعمل الذاتى وتملك المشروعات.

ومن المتفق عليه أن الموازنة المستجيبة للنوع هى الموازنة التى تدمج منظور المساواة النوعية فى عمليات الموازنة وأسس تقييمها، مثلها فى ذلك مثل الفاعلية والكفاءة والعدالة، وبالتالي فهى لا تعنى موازنة منفصلة للمرأة والبنات، ولا حتى مجرد زيادة المخصصات الموجهة لهذه النفقات فى الموازنة، ولكن بدلا من ذلك تهتم بإعادة تخصيص المصروفات التى لها علاقة بعدم المساواة النوعية وتحليل الإيرادات العامة خاصة الضرائب من هذا المنظور.

ومن هنا فإن أول خطوة نحو تطبيق GRB هى إجراء تحليل دقيق لأثر الموازنة على المرأة والبنات، والرجل والأولاد، وذلك بما يساعد على كشف إلى أى مدى تؤدى الموازنات والسياسات المالية الى تقليل أو زيادة، أو إستمرارية عدم المساواة بين المرأة والرجل.

ولذلك تتطلب مبادرة GRB معرفة تامة بالموازنة العامة ككل، ومراحل الاعداد ودور مختلف الجهات الحكومية فى ذلك، والاطار العام للسياسات التى تتعلق بها. كما تتطلب عملية تحليل الموازنة من الناحية النوعية إستخدام أدوات معينة، كالبينانات والمؤشرات لتحديد أولويات الموازنة والتى يتم على أساسها تخصيص الموارد وتتبع أثر السياسات والموازنات على العدالة النوعية.

وعموما فإن معظم مبادرات GRB حول العالم لاتزال تركز على التحليل حسب النوع الاجتماعي للموازنات الحالية أو السابقة، أي أنها تركز على تحليل الموازنة التي يجري تنفيذها، أو الحساب الختامي للموازنة السابقة، إلا أن عددا محدودا من المبادرات (كما فى المكسيك، جنوب أفريقيا، المملكة المتحدة) قد ذهب لأبعد من مرحلة التحليل، وشجع على إدخال تغييرات فى الطريقة التى تعد بها الموازنات، مما يجعلها أكثر استجابة للاحتياجات والاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي.

وعلى الرغم من أهمية الجانب الرسمي فى إنجاح المبادرة لضمان المساندة الحكومية على المستوى المركزي والمحلي إلا أن هناك ضرورة لتعدد أبعاد قضية العدالة والإنصاف للمرأة، فضلا عن تكامل أدوار الجهات الرئيسية أو الشركاء الرئيسيون فى المبادرة وهم: الحكومة، منظمات المجتمع المدني، البرلمان، وتحقق درجة عالية من الدعم والمساندة التي تحتاجها المبادرة لاكتساب قوة دفع وضمان الاستمرارية والفاعلية.

فالحكومة هي الجهة التي تعد السياسات والموازنة وتنفذها، والبرلمان هم الجهة التي تراقب أداء الحكومة وتساؤلها عما أنجزت من أهداف، ومنظمات المجتمع المدني هم الأقرب للمجتمع وللمرأة ولديهم قدرة أكبر للتعبير عن احتياجاتهم وتقييم مدى الإلتزام والفاعلية فى تحقيق الأهداف.

كما تشير معظم التجارب الناجحة إلى ضرورة الاهتمام بالبحوث لزيادة القدرة على تحليل مؤشرات السياسات الكلية سواء فيما يتعلق بالنفقات أو العجز أو حجم الدين وكذلك الضرائب العامة، الأمر الذي يساعد على رصد الفجوات وأوجه التمييز وأية آثار سلبية أو إيجابية للسياسات ولهيكل النفقات الحالي، ويزيد من فرص تحقيق الأهداف فى المستقبل.

متطلبات تطوير المبادرة المصرية في ضوء التجارب الدولية

مقدمة:

حظيت مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع بدعم واسع من الأطراف المهتمة بقضايا المرأة، وحققت تطبيقاتها نجاحات ملموسة في إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية الكلية، وتم التوسع في تطبيقاتها، وتزايدت الدول الملتزمة بالأخذ بها كوسيلة لتحقيق المساواة والإنصاف للمرأة.

وتتقاطع مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع GRB مع السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي وكذلك على المستوى الجزئي. فعلى المستوى الكلي تعتبر الموازنة (كأحد أدوات السياسة المالية) واحدة من مستويات السياسات الاقتصادية الكلية. أما على المستوى الجزئي فإن التداخل بين موازنة GRB والسياسة الاقتصادية يتمثل في سعيها لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الاقتصادية للحكومة ووحداتها.

وقد ركزت مبادرة الكومنولث وهي من أشهر المبادرات في هذا المجال على استخدام الموازنة في محاولة لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية الكلية، وقد تم التركيز بعد ذلك على قائمة من أدوات الموازنة، والتي شارك فيها إقتصاديون ومسؤولون بالمالية وآخرون من خارج الحكومة.

وقد ساعد على ذلك أن الموازنة بطبيعتها تعد وتنفذ على أساس سنوي بما يسمح بإتمام عمليات التحليل، وتحديد المشكلة، وتنفيذ الإجراءات الإصلاحية ومتابعة وتقييم الآثار في وقت قصير نسبياً، وبالتالي تعتبر أحد المداخل الأساسية لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية باعتبارها مدخلاً عملياً يمكن إستهداف المرأة من خلالها بشكل أفضل من السياسة النقدية، أو السياسات التجارية.

ورغم هذه المزايا إلا أن إختيار الموازنة كأداة لإدماج النوع الاجتماعي في السياسة الاقتصادية لا يزال يتعرض لانتقادات على أساس أنه يقصر إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية على مدخل ضيق دون إعتبار للصورة الواسعة لتلك السياسات، ومن أهم هذه الانتقادات أن إجراء تحليل الموازنة لأخذ النوع في الإعتبار على أساس قطاعي مثلاً يغفل الصورة الكبيرة لجوانب الموازنة.

كذلك فإن من أهم ما يوجه من إنتقادات في إستخدام الموازنة كمدخل رئيسي لإدماج النوع في السياسات الكلية هو أن ما يتم في الواقع هو مجرد إدخال تغييرات أو تعديلات على الموازنة دون إحداث تغيير أساسي فيها، يشمل القضايا الكلية مثل الدين والعجز أو الفائض قبل النظر في إستخدام الموارد داخل القطاعات.

أما على المستوى الجزئي، فقد بدأت بعض المبادرات بالتركيز على قطاعات الخدمات الاجتماعية، لكن العديد من المبادرات قد إنتقلت الى أبعد من ذلك ولم يعد الأمر قاصراً على التعليم والصحة بل أمتد ليشمل القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة بصفة خاصة والصناعة وغيرها من القطاعات الاقتصادية في الموازنة.

وفي ضوء التجارب الرائدة في مجال الأخذ بالموازنة المستجيبة للنوع يمكن رصد أهم متطلبات تطبيقها بصفة عامة مع الإشارة إلى الوضع في مصر، والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: تحديد الأهداف الأساسية للمبادرة.

ثانياً: تفعيل دور الأطراف المعنية داخل الدولة.

ثالثاً: تحديد العناصر والأنشطة الداخلة في المبادرة.

رابعاً: الارتباط مع أهداف وسياسات تنموية أخرى.

خامساً: الأخذ بمتطلبات ضمان استمرارية المبادرة.

وهو ما سوف يتم تناوله على التوالي.

أولاً: تحديد الأهداف الأساسية للمبادرة:

تتباين أهداف مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع من دولة إلى أخرى وبحسب الأطراف المهتمة، وفيما يلي نعرض لأهم التجارب الدولية في هذا المجال.

(أ) ففي الفلبين تتناول المبادرة أهدافاً ودوافع عدة، شارك في إقرارها كلا من الحكومة ومنظمات غير حكومية، وإستهدفت ما يلي:

- تحقيق المساواة والكفاءة والفاعلية في وضع السياسات الحكومية وتنفيذها.
- تدعيم عمليات المحاسبة والمسئولية والشفافية ومختلف جوانب الحوكمة في الموازنة العامة.
- إعلام وتشجيع المواطنين على المشاركة في المبادرة ودعمها.
- زيادة مشاركة المواطنين في فهم ومناقشة الموازنة ومعرفة المخصص للأغراض المختلفة.

(ب) أما مبادرة جنوب أفريقيا لموازنة المرأة فإستهدفت ما يلي:

- تطوير مجموعة بديلة من القيم والمبادئ تجاه النوع الاجتماعي ووضع إحتياجات المرأة الفقيرة ضمن الأولويات.
- توفير إدارة للمتابعة والتقييم لانجازات المبادرة.
- دعم الجهات الرقابية على الإنفاق العام.
- تدعيم توجه الحكومة في الالتزام وتحمل مسئولية إدخال النوع الاجتماعي في الموازنة.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني على المشاركة في قضايا المرأة.

(ج) أهداف المبادرة من وجهة نظر اليونيفيم UNIFEM:

- يأتي دعم اليونيفيم لمبادرة الموازنة المستجيبة للنوع تحت مظلة برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة. ومن هنا يأتي دعم الجهود اللازمة لتمكين منظمات المرأة والمجتمع المدني على المشاركة في عمليات صنع القرار خاصة مايتعلق منها بالموازنة العامة والسياسات الكلية.
- كذلك يرى الصندوق أن مبادرات GRB تقع في دائرة الاهتمام بالحقوق الاقتصادية للإنسان.

(د) مبادرات دول الكومنولث:

أما مبادرات دول الكومنولث فتستهدف تحسين التحليل الحكومى لأثر أولويات الموازنة ومخصصاتها على المرأة والرجل والولد والبنت. إضافة إلى إستهداف سياسات الإنفاق العام والإيرادات العامة لمواجهة أية آثار سلبية على النوع الاجتماعى. وقد نجحت هذه المبادرات لاقتناع صناعات السياسات فى تبني مناهج للموازنة مستجيبة للنوع، كما اعتبرت أسلوباً جيداً لإدماج النوع فى سياسات التنمية.

يمكن القول أن الأهداف المباشرة لمبادرات إدماج النوع الاجتماعى فى السياسة المالية والموازنة العامة تتداخل مع أهداف أخرى عديدة كما هو الحال فيما يتعلق بالسيداو والأهداف التنموية للألفية، فضلاً عن أهداف الحكومة والشفافية والمساءلة وتوفير أدوات للمتابعة وتقييم الأداء.

ورغم وجود أهداف أخرى لعدد من المبادرات الدولية، إلا أنها تجمع على أن التغيير الذى تحدثه هذه المبادرات فى السياسات المالية ليس هو الهدف الوحيد للبرنامج، وأن نجاح المبادرات لا يقاس بما يحدث من تغيير فى الموازنات وحدها وإنما هو نجاح ذو أبعاد متعددة نظراً لتعدد صور التمييز ضد المرأة.

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار ما يلاحظ أحياناً من وجود تعارض فى مصالح بعض الفئات خاصة أن الموازنات العامة تعكس مدى نفوذ القوى السياسية، أو بمعنى آخر إذا كان هناك من يحقق مكاسب من موازنة النوع، فإن هناك من يستفيدون من الوضع الحالى لنمط تخصيص الموارد، وبالتالي فإن إضافة النوع إلى الاعتبارات الأخرى يزيد من المعارضين السياسيين.

أخيراً قد تكون هناك مقاومة من العاملين بالمصالح الحكومية ذاتها وأحياناً لأسباب قانونية أو متطلبات فى تعديل التشريعات، أو لمجرد مقاومة التغيير.

وعلى الجانب الإيجابى فإن تعدد أهداف المبادرة - تحقيق الحوكمة والمسئولية الحكومية يساعد على جذب مؤيدين جدد ممن لا يهتمون بالنوع الاجتماعى مثل المانحون، وبالتالي فإن تبني الدول لهذه المبادرات وتحقيق أهداف الحوكمة والشفافية يكون مرضياً للمانحين بصرف النظر عن مدى قناعة الحكومة بالمبادرة ذاتها.

تتوقف فاعلية تطبيق مبادرة GRB على دور الأطراف الداخلية المشاركة فى المبادرة وأهدافها والتنسيق فيما بينها، ويؤكد واقع الكثير من المبادرات فى العالم على أهمية مشاركة أطراف داخلية عدة حتى تتكامل الأدوار ولضمان إستمرار قوة الدفع.

ثانياً: الأطراف الفاعلة في المبادرة:

- عادة ما يتم إقرار السياسات المالية ووضع الإطار العام للموازنة بالتعاون بين عدد من الأجهزة الحكومية المختصة خاصة وزارة المالية وأمانة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي، حيث يتم صياغة السياسات العامة بمشاركة مجموعة محدودة من الوزارات والمسؤولين في الحكومة والبنك المركزي المصري. وتضم الأطراف الفاعلة في عمليات الموازنة العامة في مصر الجهات الرئيسية التالية:
 1. وزارة المالية.
 2. وزارة التنمية الاقتصادية.
 3. الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى.
 4. البنك المركزي المصري.
 5. مجلس الشعب والشوري وخصوصاً لجنة الخطة والموازنة.
 6. أجهزة الإدارة المحلية.
 7. الأجهزة الرقابية: الجهاز المركزي للمحاسبات، هيئة الرقابة الإدارية، وعادة ما يكون دورها أثناء أو بعد تنفيذ الاعتمادات وانتهاء السنة المالية.

- وبالتالي، فإن تقليل الفجوات النوعية وتحقيق العدالة والإنصاف من حيث النوع، يتطلب إشراك عدد من الجهات المسؤولة والمهتمة بالمرأة سواء داخل الحكومة أو خارجها في المناقشات التي تسبق إعداد الموازنة بغرض إحداث تغيير في السياسات المالية وتضمن بُعد النوع الاجتماعي في النفقات العامة وطرق تحصيل الإيرادات.

وتتمثل الأطراف الفاعلة أو شركاء المبادرة فيما يلي:

1. المجلس القومي للمرأة يتولى مسؤولية إدماج النوع الاجتماعي في السياسات المالية والموازنة العامة، وتتولى وزارة المالية الأخذ بالموازنة المستجيبة للنوع GRB، يعاونهما في ذلك وزارة التنمية الاقتصادية. وبالتالي يعتبر المجلس القومي للمرأة هو الجهة المسؤولة عن المبادرة والتي تدخل ضمن أنشطته الأساسية، حيث يقوم بدور داعم للترويج للمبادرة، وتوفير متطلبات تنفيذها من أدلة وإحصاءات بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.

كما يعتمد المجلس في تطبيق المبادرة على الجهات التنفيذية الرئيسية وهي: وزارة المالية، ووزارة التنمية الاقتصادية، والجهاز المركزي للإحصاء، حيث تقوم كل من هذه الجهات بأدوار أساسية في تنفيذ متطلبات إدماج النوع مع خطط وبرامج وموازنات الدولة.

2. وزارة المالية تقوم على تنفيذ مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع بشكل مباشر وبالتعاون مع الأطراف الأخرى. ويستند في ذلك إلى:

- توفر الخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ المبادرة داخل الحكومة.
- ضمان فاعلية المبادرة حيث يتم تنفيذها مع دورة الموازنة السنوية ومن خلال إطار النفقات العامة لمختلف الوزارات التي تقوم المالية بالتنسيق بينهم.
- تتولى إدارة الموازنة بوزارة المالية مسؤولية تنفيذ المبادرة ضمن اختصاصاتها.

على أن تمثل وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية نقطة ارتكاز في تنفيذ مهام وزارة المالية المتعلقة بمبادرة GRB، ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع وحدات تكافؤ الفرص في الجهات الحكومية المختلفة.

3. وزارة التنمية الاقتصادية وهي المسؤولة عن إدماج النوع في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، ووزارة المالية، خاصة وأنها الجهة المنوطة بإقرار جدوى المشروعات الاستثمارية العامة لمختلف الوزارات قبل إدراجها في موازنة الدولة. كما يعول على الوزارة مهمة حفز القطاع الخاص على إدماج النوع الاجتماعي في خطط وبرامج التنمية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

4. تعتمد مبادرة GRB على مشاركة أطراف أخرى خارج إطار الجهات الحكومية وخاصة منظمات المجتمع المدني المهتمة بالمرأة، وتقدم لها دعماً مباشراً عن طريق تحديد الاحتياجات الاجتماعية وفحص الموازنة من خلال تقييم فاعلية الخدمات العامة.

كذلك فإنه طالما أن الموازنة العامة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حياة المواطنين فإن إشراك المجتمع المدني مسألة أساسية.

وتؤكد تجربة إستراليا بصفة خاصة على أهمية دعم منظمات المجتمع المدني لمبادرة GRB وإستمراريتها، حيث أن بعض الحكومات تتراخى في تنفيذ التزاماتها الدولية تجاه النوع الاجتماعي بسبب عدم وجود ضغط من الرأي العام.

كذلك فإن أسلوب التحليل يكون أكثر فاعلية إذا كان هناك إتفاق بين الحكومة والمجتمع المدني الذي قد يشارك في عملية إعداد الموازنة واقتراح الخدمات وفي عمليات التحليل.

ولاشك أن المنظمات غير الحكومية تأتي في طليعة المجتمع المدني، خاصة إذا ما ضمت عدداً من النساء العاملات في الحكومة، مما يسهل عملية المشاركة، كما اعتمدت بعض المبادرات على معاونة الأكاديميين سواء بالبحث أو التدريب.

5. البرلمانيون:

بصرف النظر عن قوة البرلمان فى مناقشة وتعديل الموازنات فيما بين دول العالم، إلا أن دور البرلمانيين لا يزال هاماً فى مناقشة وتوجيه الاعتمادات على أوجه الصرف. وحتى نوفر للبرلمانيين مزيداً من الفاعلية فى هذا الصدد يجب توفير الأدلة والمؤشرات اللازمة لتحليل الموازنة والمعايير اللازمة للمتابعة وتقييم الأداء حتى تتلقى المبادرة دعماً قوياً.

وقد لعب البرلمانيون دوراً كبيراً فى إنجاح مبادرات GRB فى كل من الفلبين وجنوب أفريقيا وأوغندا، ومن هنا تؤكد هذه التجارب وغيرها على ضرورة التعاون بين كل من الفنيين والعاملين بالحكومة وبشكل أساسى مع البرلمانيين إذا ما أردنا نجاح هذه المبادرات.

وهناك أدلة على أن استخدام موازنات البرامج والأداء فى إعداد الموازنة على مدى زمنى أطول يوفر الفرصة والوقت للبرلمانيين والمجتمع المدنى للمتابعة والتأثير على الموازنات الحكومية.

وهناك حاجة لخلق آلية مركزية من شركاء متنوعين إذا ما أردنا جعل مؤسسات الدولة أكثر استجابة للفقراء وزيادة فاعلية توصيل الخدمات العامة، وهنا يبرز دور المجتمع المدنى خاصة بما يضمه من منظمات وأعضاء قادرين على التواصل مع المسؤولين الحكوميين، وباستطاعتهم الربط بين الفئات المستهدفة والمؤسسات الحكومية، وبالتالي توسيع دائرة الأطراف المشاركة فى تطبيق المبادرة وتحقيق التنسيق والتعاون بينهما وعلى الأخص:

- البرلمانيون.
- المنظمات النسائية من المجتمع المدنى.
- الجامعات ومراكز البحث والأكاديميون المهتمون بقضايا المرأة.
- الرأي العام.

على أن تشمل دائرة التوعية: البرلمانيون، والمنظمات النسائية، ومنظمات المجتمع المدنى من أجل أن يكون لهم صوتاً مسموعاً حول الأهداف والمزايا المترتبة على الموازنة المستجيبة للنوع سواء على المستوى القومى أو على مستوى الأسرة والمرأة.

على أن تمثل وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية نقطة ارتكاز فى تنفيذ مهام وزارة المالية المتعلقة بمبادرة GRB، ومتابعة تنفيذها.

ثالثاً: آليات التنفيذ:

1. يقترح تشكيل لجنة تنفيذية بناء على بعض الخبرات الدولية (سيرلانكا) تضم ممثلين عن الأطراف الأساسية في المبادرة: المجلس القومي للمرأة، وزارة المالية، وزارة التنمية الاقتصادية، الجهاز المركزي للإحصاء، برلمانيون، المجتمع المدني، الجهاز المركزي للحاسبات، أكاديميون يجتمعون بصفة منتظمة شهرياً لتقييم الأعمال التنفيذية (التحليل والتقارير والدراسات) ومدى استجابة الجهات وفاعلية الخدمات وتطورات الفجوات النوعية، وتقوم اللجنة بإعداد تقرير دوري بالنتائج على أساس قطاعي ويعرض على المسؤولين في ورش عمل.

2. تقوم وحدات تكافؤ الفرص بالوزارات المختلفة بدور نقاط الاتصال فيما يتعلق بقضايا إدماج النوع الاجتماعي في السياسات المالية والموازنة كل بحسب طبيعة الوزارة التي ينتمي إليها.

وتشكل وحدات تكافؤ الفرص حلقة الوصل بين المستفيدين من الخدمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية والعاملات في الوزارة والجهات التابعة لها من جهة، وبين المسؤولين عن إعداد الموازنة في الوزارة من جهة أخرى.

وتتولى هذه الوحدات بالتعاون مع الإدارات ذات العلاقة بالتخطيط والموازنة بتحليل النفقات العامة ومخصصات الجهة من منظور النوع الاجتماعي، ورصد الفجوات النوعية، واقتراح المشروعات والبرامج والسياسات التي تدعم تكافؤ الفرص وتحقيق المساواة في الخدمات التي تقدمها الوزارة، وزيادة فاعليتها وتحسين جودتها.

3. كذلك من المهم أن تعطى المرأة فرصة المشاركة المتكافئة في إعداد الموازنة سواء على مستوى الإدارات الحكومية أو على مستوى وزارة المالية والتنمية الاقتصادية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال وحدات تكافؤ الفرص في الجهات المشمولة بالمبادرة بحيث يتم تمثيل المرأة في اللجان أو الإدارات المسؤولة عن إعداد الموازنة واقتراح المشروعات والبرامج ومراكز اتخاذ القرارات.

4. تبقى مسألة هامة تتعلق بكيفية انعكاس نتائج تحليل الموازنة من منظور النوع على صياغة وإعداد وتنفيذ الموازنة، وبالتالي لابد من تحديد واضح في المبادرة لكيفية تأثير نتائج تحليل الموازنة على البرامج والمشروعات والأنشطة التي توجه للمرأة، ذلك أن المعيار الأساسي الذي يجب أن يحكم المبادرة هو ما اتخذته الحكومة من تدابير ومدى كفايتها وفعاليتها للقضاء على التمييز ضد المرأة في الإنفاق العام، وتشجيع المساواة الموضوعية بين الجنسين في مراحل العمل والتشغيل والأجر.

ويقترح في هذا الصدد أن تقوم الجهات أو القطاعات المشمولة بالمبادرة بإعداد تقارير قطاعية (التعليم، الصحة، الإسكان والمرافق.. إلخ) اعتماداً على نتائج تحليل الموازنات الخاصة بهذه الجهات، على أن يرسل إلى وحدة تكافؤ الفرص بوزارة المالية التي تتولى إعداد تقرير سنوي عن العدالة الاجتماعية في الموازنة العامة، يرفق مع مشروع الموازنة عند تقديمه إلى المجالس النيابية.

كذلك من المهم تمثيل الجمعيات الأهلية والبرلمانيات والإعلام والمرأة بصفة عامة في مراحل إعداد الموازنة وتنفيذها بما يعكس الحاجات الفعلية للمرأة وأولوياتها من الخدمات الاجتماعية وتأثيرها على حياة المرأة ومستوى معيشتها.

5. تخضع هذه الأسس النظامية للمراجعة، ويتم تطويرها بناءً على الممارسات العملية، لكن يظل من المهم التأكيد على وجود هذه الأسس وتوثيقها وإصدار قرارات وتعليمات بشأنها.

رابعاً: تحديد العناصر والأنشطة الداخلة في المبادرة:

يغطي مفهوم GRB عدة أهداف وعدة أنشطة، فأحياناً يستخدم للإشارة إلى التحليل النوعى للموازنات، وفى أحيان أخرى يشير إلى خلق موازنة مستجيبة للنوع. كما لا يزال هناك إختلاف على الأنشطة التي يجب التركيز عليها من قبل الحكومة، والبرلمانيين والمجتمع المدنى، والتي تتحدد في ضوء المرحلة التي تمر بها المبادرات والإمكانات ومدى التعاون بين الأطراف الفاعلة وتشمل المبادرة الأنشطة التالية:

1- نمط تخصيص الموارد والإيرادات في الموازنة:

لا تعتبر الموازنة المستجيبة للنوع مجرد عمل أكاديمى، حيث أن لها هدف رئيسى يتمثل فى التأثير على عملية إتخاذ القرارات وإعداد الموازنة العامة، ورغم أن تغيير مخصصات الإنفاق يظل الهدف المركزى لتلك المبادرات إلا أنه ليس الهدف الوحيد.

وقد إستهدفت كثير من المبادرات إحداث تغيير فى نمط توزيع المخصصات لصالح المرأة وحققت بذلك نجاحات ملحوظة، إلا أن الأثر على النفقات يظل دائماً محدوداً من الناحية العملية، بسبب التباين بين المخصصات والنفقات الفعلية، وقد أدرك كثير من الذين طبقوا تحليل GRB أن المخصصات عادة ما تبعد كثيراً عن المصروفات الفعلية، خاصة فيما يتعلق بالبنود المتعلقة بالنوع.

وترجع هذه المشكلة إلى العديد من الأسباب من أهمها عدم إعطاء المجتمع الاهتمام الكافى لقضايا النوع، كما ترتبط فى أحيان كثيرة بمشاكل أعمق فى عملية إعداد الموازنة مثل محدودية الإيرادات أو الاعتماد على أسلوب معين فى الموازنة مثل معيار الأساس النقدى وتأخر الاعتمادات أو لظروف طارئة كالحروب والكوارث.

لذلك فإن فحص وتحليل المصروفات الفعلية يظهر مشكلة الفجوة بين المقدر والمنصرف من خلال تحديد حجم الإنفاق الفعلى، وأوجه الصرف. ولكن قد يعوق ذلك تأخر البيانات الفعلية مما يجعل الفحص والتحليل مسألة تاريخية، يصعب تداركها وإتخاذ إجراء تصحيحى بشأنها.

ومع ذلك فإن عدداً محدداً من المبادرات قد أولت هذا التحليل إهتماماً كبيراً، ورصدت التباين بين المخصصات والمصروفات الفعلية، ويتم ذلك عن طريق تحديد الخدمات التي تصل للفقراء، وفحص مدى توفر الخدمات ومدى تلبية احتياجات المرأة وتكاليف الحصول عليها وذلك خدمة بخدمة.

2- البحوث وإعداد مؤشرات التقييم:

تعتبر عملية إجراء البحوث والدراسات جزءاً هاماً في إطار مبادرة GRB، كما تقوم بدور هام في إنجاز مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع، حيث أن معرفة الحقائق والأرقام من الناحية الفنية يوفر للمهتمين مؤشرات للمناقشة والمحاسبة بشكل عملي، بدلا من ترك المسألة دون مراقبة لتصبح مجرد قضية معنوية أو أخلاقية كذلك فإن معرفة الحقائق والأرقام يوفر للمدافعين عن المرأة الثقة المطلوبة لدفع المبادرة الى الامام.

من ناحية أخرى فإن ماتتوصل إليه البحوث من نتائج يمثل تقييما لكيفية عمل النظام وبشكل دقيق، خاصة عندما تتطرق البحوث الى كيفية إتخاذ القرارات ووظائف الموازنة ومتى وأين يجب التدخل لتطبيق المبادرة.

ومن الأهمية بمكان أن تجرى بحوث الموازنة في الوقت المناسب باعتبارها جزءاً أساسياً من عملية التحليل، حيث تعتمد بعض المبادرات الى تنفيذ البحوث لتتزامن مع وقت تقديم الموازنة - جنوب أفريقيا و أوغندا. ورغم إدراك القائمين على البحوث، بأن الأمل ضعيف في إحداث تغييرات جوهرية في الموازنة بشكل فوري، إلا أن نتائج البحوث تجذب إنتباه البرلمانين الذين يمكن إستخدامها في مناقشاتهم، كما يمكن إستخدام تلك النتائج في وسائل الاعلام، الأمر الذي يؤكد على أهمية المعلومات لأى دعوات لتطبيق المبادرة.

ومن أهم المصاعب التي تواجهها مبادرات GRB ما يتعلق بالبيانات التفصيلية من حيث النوع، خاصة وأن معظم البيانات تعد بشكل إجمالي، لكن ذلك لا يجب أن يتخذ ذريعة لغياب سياسات العدالة النوعية أو برامج المساواة بين الجنسين، حيث أن المعلومات المحدودة يمكن أن تستخدم بشكل فعال وكاف لبيان الاختلالات وسبل علاجها.

وأخيرا من المهم إعداد بعض المؤشرات المبسطة وتوفيرها للأطراف المعنية خاصة البرلمانين وإحاطتهم بأبعاد هذه المؤشرات ومدلولاتها وتبسيط اللغة المستخدمة والمفاهيم الواردة، ويمكن إعداد دورات تدريبية لهم في هذا الشأن. وتوفر بعض المبادرات مثل تنزانيا وأوغندا - نسخة مبسطة من نتائج التحليل والدراسات لتوفيرها للمهتمين والتركيز على القضايا المهمة.

3- تطوير أدوات التحليل:

كان من أهداف مبادرة سكرتارية الكومنولث إعداد مجموعة من أدوات التحليل للنفقات في الموازنة العامة، وقد قدمت داينا ألسون ست مجموعات للتحليل من أهمها التوعية بالنوع، وتقييم المستفيدين، وتحليل البيانات النوعية أثناء إستخدام الموازنة وتحليل عبء النفقات العامة، وقائمة الموازنة المستجيبة للنوع، وإطار السياسة الاقتصادية.

وقد إستخدمت الأدوات الأربعة الأولى فى الدول التى طبقت هذه المبادرات بشكل تجريبى، على أساس أن الأدوات الأخرتين تتطلبان بيانات أكثر تطوراً.

وقد اعتمدت المبادرة المصرية فى مرحلتها الأولى لإدماج النوع الاجتماعي فى الموازنة العامة على تدعيم سعي وزارة المالية لتطبيق موازنة البرامج والأداء، ومن هنا عمدت المبادرة المصرية إلى إدماج النوع من خلال موازنة البرامج والأداء المستجيبة للنوع، وفى المرحلة التالية سيتم إدخال مجموعة من الأساليب لتحليل الموازنة تشمل فحص السياسات المالية وتقسيم النفقات وتقييم البرامج والمشروعات.

وقد سبق لإلسون أن قدمت إطاراً أوسع للطرق المختلفة لتحليل النفقات، شمل التحليل الاقتصادي الكلاسيكى، ويضم تقييم النفقات العامة على المستوى الكلى والبنود وتقييم مكونات النفقات على القطاعات، والتقييم الوظيفى، إضافة إلى التحليل المؤسسى الذى يستهدف تحسين القدرة على إستخدام الموارد، وتحليل آلية تسليم أو توفير الخدمات، وتحليل نوعية الخدمات، وتحليل المستفيدين، وتحليل عبء النفقات العامة والطرق المهمة بجودة الخدمات العامة سواء من وجهة نظر المستفيدين أو تقييم الفقر.

وتكمن فائدة هذه القائمة فى تعدد الطرق والأساليب المتاحة كما أنها توضح متى وكيف نحتاج إلى استخدام هذه الطرق لتطبيق تحليل الموازنة المستجيبة للنوع. لكن تظل هناك حاجة إلى تكامل بعض الأساليب مع بعضها. فعلى سبيل المثال يقدم تحليل عبء النفقات العامة رؤية جزئية إذا لم يدعم ببعض المؤشرات الأخرى للاحتياجات المختلفة للمرأة والرجل وليس مجرد من وصلت إليه الخدمة التى يركز عليها تحليل عبء النفقات.

4- إجراءات وأسلوب إعداد الموازنة:

إهتمت العديد من المبادرات بأسلوب إعداد الموازنة بجانب تركيزها على السياسات وبرامج الموازنة وتخصيص الموارد، خاصة فى المبادرات التى تقودها أجهزة من خارج الحكومة والتى تهتم بمشاركة المرأة فى عمليات إعداد الموازنة.

ولاشك أن فهم عمليات إعداد الموازنة يسمح للنشيطين المهتمين بحقوق المرأة لتحديد أين ومتى يجب تركيز جهودهم وإحراز نجاح فى تحقيق أهدافهم ويعتبر تحديد نقاط الدخول الاستراتيجية أهم هذه الأهداف. كذلك يستفاد من هذا المدخل فى التدريب والاعراض التنفيذية.

والجدير بالذكر ما يلاحظ فى بعض الدول من تعدد الأطراف الفاعلة فى إعداد الموازنة، بعضها معروف ويشترك بصفة رسمية وبعضها غير رسمى ولا يعرف على وجه التحديد، لذلك فإن فحص الإجراءات الرسمية لاتعطى الصورة كاملة حول عمليات إعداد الموازنة.

وتكشف بعض التجارب عن عدم وجود تنسيق كامل بين المراحل والخطوات الرئيسية فى إعداد وتنفيذ الموازنة، والتي تتمثل فى تحليل السياسات، والموازنة، والتنفيذ والمراجعة، فقد تكون هناك أجهزة معينة مسئولة عن عمليات التحليل مثل أنظمة المعلومات، وتكون أجهزة التخطيط مسئولة عن وضع السياسات، وأن تكون إدارة الموازنة فى المالية المسئولة عن إعداد الموازنة، والأجهزة الحكومية والمحليات مسئولة عن التنفيذ، أما المراجعة فتقوم بها أجهزة داخلية أو خارجية.

وهنا تبرز نقطتان غاية فى الأهمية:

الأولى، تتمثل فى ضرورة زيادة الروابط والتعاون بين مختلف الأجهزة والإدارات التى تقوم بإعداد الموازنة وخلال مراحل التحليل المختلفة.

وتلعب ورش العمل دوراً أساسياً فى حل مشكلة التنسيق والترابط بين مختلف الأجهزة الضالعة فى عمليات الموازنة، رغم أن الاجراءات البيروقراطية دائماً ماتحصر العمل التنفيذى فى إطار الحدود الرسمية والقانونية.

أما الثانية، فتمثل فى تحديد الجهة التى سوف ترفع إليها نتائج التحليلات فى مراحلها المختلفة وكيفية إقرار التعديلات المطلوبة على الموازنة ونمط تخصيص الموارد.

5- أنشطة التدريب:

يعتبر التدريب وبناء القدرات جزءاً أساسياً من مبادرة GRB ويشمل التدريب إعداد الباحثين، وتوعية الأطراف الداعمة من المجتمع المدنى والبرلمانيين والعاملين بالأجهزة الحكومية، وعلى رأسهم العاملون بوزارة المالية حتى يكونوا فى صدارة المهتمين والداعمين للمبادرة من الداخل.

أما من حيث البرامج فهناك مجالات عديدة، وقد خصصت معظم ورش العمل الخاصة بالمبادرة جانبا من البرامج للتوعية وزيادة الوعى فيما يتعلق بالنوع. كما أن البرامج الموجهة للمجتمع المدنى يجب أن تستهدف أيضا كسب الدعم وتنمية مهارات المشاركة والتحليل، أما البرامج الموجهة للباحثين والعاملين بالأجهزة الحكومية فيمكن أن تركز أكثر على المهارات الفنية، وقد تمتد البرامج الى موضوعات أخرى مثل وسبل إتخاذ القرارات والسياسات الاقتصادية الكلية.

ويأتى معظم المدربين من خارج القطاع الحكومى وهو ما يتطلب درجة عالية من المهارة لاقتناع العاملين بالحكومة بجدوى ورش العمل والمادة التدريبية والتأكد من أنها ستضيف الى مهاراتهم ومعارفهم، وهذا ما يمكن دعمه من خلال الاستفادة مما لدى المدربين من مهارات وخبرة وإتاحة الفرصة للتعلم المتبادل واكتساب خبرات جديدة، أو بمعنى آخر فإنه يجب:

- إحترام وتقدير معارف وخبرات المشاركين فى التدريب.
- إتاحة الفرصة للتعلم المتبادل سواء فيما بين المدربين بعضهم البعض أو بينهم وبين المدربين.

وقد ركزت المبادرة المصرية في مرحلتها الأولى على عملية بناء القدرات وإعداد دليل تدريبي، وتم عقد العديد من الدورات التدريبية ساهمت في تكوين فريق من الخبراء الوطنيين المدربين في مجال تضمين مفاهيم النوع في الموازنة، كما تم بالفعل تدريب عدد كبير من المسؤولين في وزارة المالية، والعاملين في مجال إعداد الموازنة في عدد من الوزارات التي شملتها المبادرة في مرحلتها الأولى على مستوى المحليات.

خامساً: الارتباط مع أهداف وسياسات تنموية أخرى:

تركز معظم مبادرات GRB على آثار السياسات الكلية وبرامج الإصلاح والتكيف الهيكلي وذلك على المستوى القطاعي، ويتم التركيز على التعليم والصحة خاصة وأن الخدمات الاجتماعية تعتبر أكثر القطاعات تأثراً بسياسات الإصلاح والتكيف. كما أن التركيز على الزراعة يرجع إلى تأثيرها بعمليات التحرير، والعولمة وتحرير التجارة. وفيما يلي نعرض لأهم البرامج التي يمكن الربط بينها وبين الموازنة المستجيبة للنوع:

1. مكافحة الفقر:

لا يزال ينظر لمبادرة GRB بشيء من الريبة حول الدوافع والمبررات وإعتبارها إستجابة لطلبات المؤسسات الدولية والداعمين أكثر منها لخدمة وتلبية إحتياجات الفقراء. لذلك من المهم في الدول النامية أن تنطلق المبادرة من إستهداف الفقراء من النساء بإعتبارهن يشكلن أغلبية بين الفقراء، وتلبية إحتياجاتهن سواءً لسد الفجوات كما في التعليم، أو إستجابة لاحتياجات خاصة كما في بعض الخدمات الصحية.

2. مراجعة الإنفاق العام:

تمارس بعض المنظمات الدولية مثل البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي نوعاً من المراجعة الدورية لنمط توزيع الإنفاق العام ووضع الموازنة في كثير من دول العالم. لكن الملاحظ أن مثل هذه المراجعات تركز أساساً على الكفاءة والجدارة المالية أكثر من تركيزها على مكافحة الفقر ومن هنا سعت بعض الدول مثل تنزانيا إلى ادمج النوع ضمن عناصر المراجعات الدولية.

3. إطار متوسط الأجل للنفقات:

تطبق أيرلندا حالياً منظور النوع في إطار خطة التنمية القومية التي تعد خطة إنفاق طويلة أو متوسطة الأجل، وتطبق بعض الدول النامية نفس المنظور بالتحول إلى موازنة تشمل أكثر من سنة، مما يعطى فرصة لادماج النوع الاجتماعي في برامج الإنفاق العام بإعتبار أن المساواة النوعية تعد هدفاً يحتاج إلى مزيد من الوقت. وتشير تجربة جنوب أفريقيا إلى عدد من المزايا نتيجة الموازنة الممتدة لأكثر من سنة.

كما تساعد الموازنات الممتدة لأكثر من سنة في تمكين الجهات الحكومية من تصميم برامج مناسبة لتحقيق أهداف المساواة والتحقق من توصيل الخدمات الحكومية إلى المستهدفين، إضافة إلى وضع إطار لتقييم سياسات الإنفاق الجديدة والسماح للجهات الحكومية بتنفيذ البرامج على مدى أكثر من سنة دون الدخول في مفاوضات دورية ومشاكل عدم الصرف خلال السنة.

4. موازنة البرامج والأداء:

تتطلب برامج الإنفاق لأكثر من سنة تطبيق موازنة البرامج والأداء، وهو ما يسمح سواء بإدخال برامج متكاملة لإنصاف المرأة، أو بزيادة القدرة على المساءلة والتقييم والتأكد من تحقيق أهداف المساواة النوعية، إضافة إلى إدخال مؤشرات قياس مناسبة للحكم على جودة الخدمة. وقد طبقتها أستراليا وسويسرا. كما أن مبادرات كل من جنوب أفريقيا وتنزانيا قد ركزت على إعداد مؤشرات قياس لتقييم الأداء.

لكن يظل من المهم أن يتم تطوير مؤشرات المساءلة من وجهة نظر المواطنين والبرلمانيين ولا يقتصر الأمر على المساءلة المالية، وهو ما يمكن أن يتم من خلال إدخال معيار العدالة النوعية بجانب معايير الاقتصاد والكفاءة والفاعلية عند تقييم الأداء.

وقد تميزت المبادرة المصرية بالاعتماد على إدخال أسلوب موازنة البرامج والأداء والذي يتوقع تعميمه في مصر بدءاً من عام 2010، حيث جرى تطبيق المبادرة عن طريق إعداد موازنة البرامج المستجيبة للنوع في عدد من الجهات الحكومية على مستوى المحليات.

سادساً: متطلبات الاستمرارية

تتنوع الأنشطة التي تأتي تحت مظلة الموازنات المستجيبة للنوع، ولكنها مع ذلك لا تغطي كل الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ في الحسبان، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى أن الداعمين للمبادرة لا يقترحون أطراً محددة أو خطة عمل معينة حتى يمكن مراعاة قدرات كل دولة ودرجة التزامها بالمبادرة. وتفضل هذه الجهات أن يكون دورها هو دعم المبادرات المخططة والمنفذة بواسطة الآخرين. وفيما يلي نعرض لأهم المبادئ التي يجب أن يتناولها البرنامج ونحن نتحرك للأمام.

1 - مثلث الجهات المسؤولة:

تقوم مبادرات GRB التي تركز على الحكومة الرشيدة (الحوكمة) على تعاون بين ثلاثة مجموعات من أصحاب المصالح أو الجهات المسؤولة، هم المسئولون المنتخبون على المستوى القومي والمحلي (البرلمانيون)، والعاملون في المنظمات الحكومية النشطة وغيرهم من الأفراد المؤهلين فنياً (الجهات الحكومية) والتحالفات من المنظمات النسائية غير الحكومية المهتمون بالاحتياجات الأساسية للمرأة وحقوقها (منظمات المجتمع المدني)

لكن يظل من المهم توسيع قاعدة الأطراف الداعمة للمبادرة من خارج هذه الجهات، مثل أجهزة الإعلام، والمراكز البحثية والجامعات والأكاديميون والرأي العام، وإشراك المرأة - خاصة العاملة - في المبادرة.

ويضمن هذا التعدد لأي دولة وجود أطراف فاعلة في كل وقت، مع تنوع الاهتمامات والقضايا المعنية، وهو أمر ضروري لأي مبادرة حتى نضمن لها الاستمرارية.

2- السعي للنجاح والاعتراف بنقاط الضعف:

لا بد من إستفادة كل مبادرة من فرص النجاح التي تتيحها ظروف الدولة محل الاعتبار، وكذلك التعامل مع أية معوقات. فكل المبادرات الدولية لديها معوقات ونقاط ضعف، ولا توجد دولة واحدة في العالم يمكن أن تدعى أنها طبقت مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع بشكل كامل.

ولكن هذه التجارب تدل على أن من أهم أسباب نجاح مبادرات GRB واستمراريتها هو إشراك الناس خاصة المرأة في تنفيذ المبادرة والمشاركة في مختلف مراحل إعداد الموازنة، وهذا هدف في حد ذاته، وبالمثل فإن تغيير رؤية العاملين بالحكومة وغيرهم ممن في مركز السلطة قد لا يكون مرئيا في الموازنة أو السياسات، لكنه سيساعد في التغيير مستقبلا دون عقبات أو مقاومة.

إن بناء الشراكة أو العمل المشترك بين الحكومات والمجتمع المدني وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة يعد جزءا من التغيير المطلوب، وكما تدل تجربة الولايات المتحدة فإن الدعم الحكومي المقدم للشركاء من المجتمع المدني كان عنصرا أساسيا في نجاح المبادرة. حيث خلق نوعا من الالتزام لدى منظمات المجتمع المدني، وكذلك وسائل الإعلام التي كان لمشاركتها أهمية كبيرة خاصة لإضفاء نوع من الشفافية والمساءلة على جانب هام من أنشطة الحكومة، بما يولد شعورا لدى مختلف الشركاء بأن الأمر جاد، وأنهم شركاء في صنع القرار.

3- التعلم من الآخرين:

على الرغم من أن تجارب مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع تؤكد على الطابع الخاص لكل تجربة حتى داخل الإقليم الواحد، إلا أنه يمكن للدول أن تستفيد من تجارب بعضها البعض خاصة فيما يتعلق بخلق الوعي وتدعيم الطاقات في الدول ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي المتشابه أو التي تتماثل في إجراءات إعداد الموازنة. كما أثبت الواقع العملي لمعظم تجارب GRB أن نقل الفكرة كان الأكثر شيوعا من نقل المنهج أو الشكل، الأمر الذي يتضح من تجربتي جنوب إفريقيا والفلبين اللتان اعتمدتا على أخذ الفكرة من استراليا في حين كان التطبيق متباينا إلى درجة كبيرة.

4- استمرار الجهود لتطوير أدوات تحليل عامة:

أوضحت الدراسات والتجارب العملية أن البحث عن إطار عام أو أدوات لتطبيق الموازنات المستجيبة للنوع لم تسفر عن نتيجة واحدة، كذلك أكدت السون نفس الفكرة حيث أوضحت أنه لا توجد أدوات تحليل معيارية يمكن القياس أو الاتفاق عليها، وهو ما ينطبق بشكل كبير على أدوات تحليل GRB بشكل عام.

ورغم أنه لا يوجد أسلوب محدد لتحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي يصلح لكل المبادرات، إلا أن وجود أدوات لتحليل الموازنة يتناسب مع ظروف كل مبادرة ونطاقها ومستوى ومدى التقدم في تطبيقها والجهة القائمة عليها، يعد أمراً أساسياً، إذ أن فحص الموازنة وبيان مدى تحقيق العدالة النوعية من عدمه، وأثر الإنفاق على كل من المرأة والرجل يوفر للمسؤولين أدلة واضحة على كيفية أخذ بعد النوع الاجتماعي في الاعتبار عند إعداد الموازنة، ويساهم في إعادة تخصيص الموارد بما يحقق أهداف العدالة والإنصاف للمرأة.

5- تطوير أسلوب إعداد الموازنة:

عادة ما تتسم عمليات إعداد الموازنات بنوع من الاستقرار لفترات طويلة مع مصاعب إدخال أية تعديلات على أي من مراحل الموازنة، لذلك فعادة ما تستخدم الدول التزامها أو ببدء تطبيق الموازنة المستجيبة للنوع لإدخال أسلوب أو طريقة موازنة البرامج والأداء بجانب موازنة البنود أو بديلاً عنها.

6 - الدعم والمساندة:

ما من تجربة في الدول التي أخذت بمنهج الموازنة المتسجيبة للنوع قد اعتمدت على خبراء أو عاملين متفرغين للعمل في الموازنة بشكل كامل، بل كان هناك دائماً شخص أو إثنان من الأشخاص الاعتباريين ممن يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن الأخذ بالمبادرة.

وتعتبر التجربة المصرية مثالا جيدا لقيادة المبادرة من خلال فريق عمل متكامل يقود المبادرة بشكل مؤسسي سواء داخل الإطار التنظيمي للمجلس القومي للمرأة أو في وزارة المالية، إضافة إلى الجهود المبذولة لكسب التأييد الخارجي من أجهزة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميون ومراكز البحوث.

ويقتضي الأمر استمرار الالتزام من جانب المستفيدين الرئيسيين أي أصحاب المصالح بالمنظمات النسائية والمجتمع المدني، إضافة إلى بناء القدرات والبحث والتنسيق وحشد القناعات داخل الأجهزة الحكومية لاستمرار قوة الدفع عندما يكون هناك تراضي في التطبيق من قبل الحكومة، وهو ما يتطلب ترتيبات مؤسسية مخططة لدعم المبادرة.

7 - المبادرة عملية سياسية:

إذا كانت المبادرة ذات جوانب اجتماعية واقتصادية، إلا أنها من ناحية أخرى عملية سياسية وقرار سياسي، بصرف النظر عن الجوانب الفنية الأخرى. وبالتالي فإن توفر المعرفة الفنية وحدها لن يؤدي إلى تغير يذكر أو نتائج مستدامة.

يحتاج المشروع في الواقع إلى النظر إليه من مختلف جوانبه وانعكاساته على الاقتصاد الوطني والواقع السياسي. وهو ما يتطلب تضافر عدة جهات خاصة الأطراف الفاعلة الذين يجب اختيارهم بعناية، وكيف يتم تنسيق الجهود حول متخذي القرارات، وكيف يمكن تقديم المشروع إلى مختلف المجموعات وأساليب الإقناع والنقاش وكيف يتم بناء القناعات.

وتتميز المبادرة المصرية بوجود قناعات على مستويات عدة بأهمية تحقيق العدالة والإنصاف للمرأة، ليس فقط من خلال التزام الحكومة بما وقعته من موثيق واتفاقيات وإعلان حقوق تتعلق بالمرأة والقضاء على صور التمييز ضد المرأة، ولكن أيضا من خلال الجهود التي بذلت خلال الفترة السابقة، ومنذ أن أعلن عن تبني مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع وإعداد الأدلة والدراسات والنشرات وعقد ورش العمل والتدريب والتعاون مع أجهزة الإعلام والبرلمانيين.

الخلاصة:

تستهدف مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع تحقيق العدالة والإنصاف للمرأة، وسد الفجوات النوعية، والمساهمة في إزالة صور التمييز ضد المرأة، وذلك عن طريق تحليل بنود الإنفاق العام، وطرق تحصيل الإيرادات العامة (خاصة الضرائب)، وذلك من منظور النوع الاجتماعي، وتحديد انعكاساتها وآثارها على المرأة والبنات، بالمقارنة بالرجل والأولاد.

ويسعى تحليل الموازنة المستجيبة للنوع إلى الإجابة على السؤال المحوري هو: ما هو الأثر الذي تحدثه هذه المتغيرات المالية (الإنفاق والضرائب) على العدالة النوعية؟ وهل تؤدي إلى تقليل عدم العدالة أم تزيدها، أم تتركها دون تغيير؟

ومن خلال الإجابة على هذا السؤال يمكن للمسؤولين الحكوميين أن يقرروا سبل الحد من تلك الآثار وإحداث التغييرات اللازمة على مالية الدولة وإعادة تخصيص الموارد وتطوير سبل تحصيلها بما يحقق العدالة والإنصاف للمرأة.

وإذا أمكن ربط عدم العدالة النوعية ببعض صور التمييز الأخرى مثل سوء توزيع الدخل والثروة، وعدم العدالة بين الأقاليم الجغرافية للدولة، فإن السؤال المحوري يمكن إعادة صياغته ليصبح: هل تؤدي المتغيرات المالية (النفقات العامة والضرائب) إلى تحسين أم زيادة الأمر سوءاً أم عدم تغيير أوضاع المرأة الفقيرة والمهمشة في المناطق الريفية أو الضواحي؟

وفيما يلي قائمة أو دليل يستخدم لتحديد طبيعة وأهم متطلبات تطوير المبادرة، وأيا كانت الإجابات أو الواقع فإنها لا تحمل أية دلالات أو أحكام حول المبادرة وما إذا كانت الإجابة حسنة أم سيئة.

- ما هي الجهة التي ستقود المبادرة؟ وهل هي حكومية، أهلية أم برلمانية؟
- ما هي الروابط التي تربط الجهة صاحبة المبادرة بالأطراف الأخرى؟ وهل يعملون معا في تنفيذ برامج أخرى؟ وهل العلاقة بين الحكومة وهذه الجهات الأخرى علاقة تعاون أم تنافس؟
- وإذا كانت الحكومة متدخلة؟ فأى الهيئات والوزارات؟ هل هي وزارة المالية، أم التخطيط، أم الإحصاء أم وزارة خاصة بالمرأة؟ أم جهات تتلقى الخدمات؟
- وإذا كان المجتمع المدني مت دخلا، فما هي أهم هذه المنظمات؟ هل هي منظمات خاصة بالمرأة أم مشتركة؟ قطاعية أم جماعات بحث أم أكاديميين؟

- على أي مستوى حكومي تركز المبادرة هل على مستوى قومي أم قطاعي؟ وإذا كانت المبادرة تركز على المستوى القطاعي، فعلى أي أساس تم اختيار القطاعات أو المناطق؟
- أي الأنشطة الخاصة بالموازنة تركز عليها المبادرة؟ النفقات أم الإيرادات؟
- وعند أي مرحلة من مراحل إعداد الموازنة واتخاذ القرارات سيتم تنفيذ المبادرة: الإعداد - التنفيذ - المتابعة والتقييم؟ وكيف تؤثر نتائج تحليل على إعداد الموازنة وتنفيذها؟
- ما هي الأنشطة التي يجري التخطيط لها؟ البحوث - النشرات - تطوير المادة التدريبية والأدلة - الإقناع والدعم - التدريب؟
- من هم الأطراف المستجيبون للمبادرة؟ وهل أصبحت المبادرة مؤسسية وجزءاً من الإجراءات والسياسات المستقر؟
- ما هي الخبرات التي تتوفر لدى الجهات التي تقود المبادرة من المتطلبات الأساسية مثل: الانضباط، الخبرة في الإدارة العامة، البحوث، التدريب.. إلخ.
- ما هي سابقة الأعمال التي قامت بتنفيذها جماعات المبادرة والشركاء الآخرون في مجال تحليل الموازنة؟ وفي مجال النوع الاجتماعي؟
- ما هي القضايا الأخرى التي يمكن بجانب قضايا التمييز ضد النوع يمكن أن تكون موجودة في عناصر المبادرة؟ وإلى أي مدى يمكن لمبادرة GRB أن تتعامل معها؟ وما هو الأثر المتوقع للمبادرة على تمتع المرأة بالمساواة؟
- ما هو موقف الحكومة وسياساتها وسجلها تجاه قضايا النوع الاجتماعي؟
- ما هي الأنشطة الأخرى ذات العلاقة التي يمكن أن ترتبط بها المبادرة؟
- ما هي الأطراف الداخلة في عمليات إعداد الموازنة حالياً؟
- ما هي درجة الشفافية في العمل الحكومي، وهل من السهل الحصول على المعلومات حول الموازنة والموضوعات ذات العلاقة؟
- ما هو دور المنظمات الدولية والثنائية في إعداد أو مراجعة السياسات المالية والموازنة العامة في البلد؟ وما هو دور هذه المنظمات في المبادرة؟

مداخل تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي (إطار مقترح للمبادرة المصرية)

مقدمة:

يستهدف هذا الجزء بيان كيف يمكن استخدام GRB بشكل مناسب لتحقيق العدالة والإنصاف من منظور النوع الاجتماعي.

فالموازنة بطبيعتها تعكس السياسات والبرامج التي تنفذها الحكومة لتحقيق مجموعة من الأهداف. وبالتالي فإن تتبع مصادر الإيرادات العامة (أي من أين تأتي الحكومة بالموارد)، وتتبع مسارات الإنفاق العام، (أي إلى أين يتم توجيه وتخصيص الموارد وما هي الخدمات التي توفرها الحكومة)، يساعد في التعرض على الفئات المستفيدة وكيفية ذلك.

ورغم أنه ينظر للموازنة على أنها محايدة من منظور النوع الاجتماعي، أي أنها كمجموعة من البنود تؤثر على كل من المرأة والرجل بحيادية وعدم تمييز، إلا أن الفحص والتدقيق يكشفان أن ذلك ليس صحيحاً، وأن الموازنة التي تغض الطرف عن اعتبارات النوع وتتجاهل الفروق بين المرأة والرجل من حيث الاحتياجات والأولويات، تسفر في النهاية عن وجود فجوات نوعية وصور للتمييز ضد المرأة.

من هنا فإن تحليل الموازنة المستجيبة للنوع ينظر إلى ما وراء البيان المالي للموازنة ليكشف عما إذا كانت المرأة والرجل قد تم معاملتهما بشكل مختلف، أي وفق احتياجاتهما، وأخذاً نصيباً عادلاً من الإنفاق العام أم لا، (وهل تم معاملتهما ضريبياً وفق ظروف كل منهما أم بشكل مجرد من أي اعتبار للنوع؟) هذه العملية لا يجب أن تفضي إلى موازنة منفصلة للمرأة، أو حتى مجرد زيادة مخصصات المرأة في هيكل الإنفاق العام.

الغرض الرئيسي من تحليل الموازنة إذن هو مساعدة الحكومة في فهم إلى أي مدى توجد حاجة إلى تعديل الأولويات، وإعادة تخصيص الموارد بما يحقق العدالة والإنصاف للمرأة، وبالتالي فإن إدماج النوع في الموازنة العامة يعد أداة فعالة لتحويل دعوات تمكين المرأة إلى حقيقة.

إن تحليل وتقييم الموازنة من خلال عدسة النوع الاجتماعي تتطلب إعادة التفكير في مالية الدولة بطريقة جديدة. إنها تدعو إلى تضمين العدالة من منظور النوع الاجتماعي في مؤشرات الأداء، فضلاً عن فحص أثر السياسات المالية على العدالة والمساواة من حيث النوع وعلى إنصاف المرأة.

وكذلك يتعلق تحليل وتقييم الموازنة بالعلاقة بين الإنفاق الحكومي والوقت الذي تمضيه المرأة في أعمال غير مدفوعة الأجر ورعاية الأسرة.

إن إجراء تحليل للموازنة المستجيبة للنوع لا يعد فقط خطوة نحو المساواة حول حقوق المرأة وإنصافها، ولكنه يعد أيضاً خطوة نحو مزيد من الشفافية في الإنفاق العام والكفاءة الاقتصادية.

وطالما أن هناك أدلة على أن صور التمييز ضد المرأة تؤدي إلى خسائر وأعباء اقتصادية واجتماعية، فإن التحول بالسياسة المالية باتجاه سد الفجوات النوعية سيؤدي حتماً إلى مكاسب للمجتمع بأسره.

ويتناول هذا الجزء العناصر التالية:

أولاً: تحديد نطاق تحليل الموازنة المستجيبة للنوع.

ثانياً: لماذا الموازنة المستجيبة للنوع؟

ثالثاً: أهداف ومبادئ تحليل الموازنة المستجيبة للنوع.

رابعاً: طرق إدخال تحليل النوع في عمليات الموازنة.

خامساً: مستويات إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة.

سادساً: إطار مقترح لتحليل الموازنة في المبادرة المصرية.

سابعاً: عرض نتائج التحليل.

أولاً: نطاق تحليل الموازنة المستجيبة للنوع:

تنفذ العديد من الدول تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي، يأتي في طليعة هذه الدول: استراليا وجنوب إفريقيا، إضافة إلى سكرتارية الكومنولث، والتي تطبق التحليل على المستوى المحلي والقومي، كما أن هناك اتجاه متزايد لاعتباره أداة من أدوات صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي.

ونظراً للاختلاف في فهم الكثير من المصطلحات، فضلاً عن التبيان في الممارسات العملية للموازنة المستجيبة للنوع فيما بين التجارب الدولية المختلفة، لذلك من المهم تحديد الإطار الذي سيتم تحليل الموازنة على أساسه في المبادرة المصرية.

ويقترح من حيث المبدأ أن يشمل التحليل من منظور النوع الاجتماعي كل أنواع النفقات العامة، وطرق فرض الضرائب أو الحصول على أية إيرادات للخزينة العامة، أو بمعنى آخر يتم تحديد انعكاسات وأثر الإنفاق العام والإيرادات العامة على كل من المرأة والبنات بالمقارنة بالرجل والأولاد.

ومرحلياً يمكن التركيز على جانب النفقات العامة في عمليات الموازنة المستجيبة للنوع في مصر، على أن يشمل التحليل تأثير السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بالموازنة وخاصة المؤثرة على جانب النفقات وعلى مفاهيم وأدوار النوع الاجتماعي.

ويتطلب ذلك بداية تحديد الأهداف الوسيطة والتي يتم التحليل على أساسها من أجل الوصول إلى الغايات الأساسية والتي تتمثل في علاج الاختلالات النوعية وإزالة صور التمييز ضد المرأة وتحقيق الإنصاف في الخدمات العامة، وأخذ منظور النوع الاجتماعي عند تقرير السياسات المالية وفرض الضرائب.

ثانياً: لماذا الموازنة المستجيبة للنوع؟

بعد أن حددنا ماهية المبادرة، نتناول هنا الأسباب وراء ذلك، أو بمعنى آخر لماذا الموازنة المستجيبة للنوع أداة لإدماج النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية؟

يتمثل السبب الرئيسي في أن الوضع الحالي لعدم العدالة النوعية، والتمييز ضد المرأة وما تم رصدته من فجوات نوعية خاصة في مجال الخدمات العامة، يعني أن الموازنة العامة في مصر تؤثر على كل من المرأة والرجل بطريقة مختلفة، أو بمعنى آخر فإن ما يلاحظ من فجوات نوعية خاصة في مجالات التعليم والأمية والرعاية الصحية وخدمات الشباب على سبيل المثال يشير إلى أن السياسات المالية لا تستهدف ولا تلبي الاحتياجات الخاصة بالنوع الاجتماعي بشكل فعال. ومما يؤكد على ذلك الاختلافات الموجودة في الوضع الاقتصادي لكل من المرأة والرجل في المجتمع، مما يعني اختلاف حساسية كل من المرأة والرجل للسياسات، لذلك من الضروري أخذ البعد النوعي في الاعتبار عند تقييم أثر السياسات المالية على كل من المرأة والرجل.

وتمثل الموازنة العامة للدولة أهم الأدوات التي تعكس توجهات السياسات الاقتصادية وخاصة السياسات المالية، والتي من خلالها تستهدف الحكومة تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور الدخل والثروة بشكل عام، وتوفر في سبيل ذلك العديد من الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والمصروفات التحويلية وغيرها من صورة الإنفاق العام.

وقد بلغت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 32 % عام 2008/2007 ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حوالي 27 % في موازنة عام 2010/2009، كما أن الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية والدعم أصبحت تشكل نسبة عالية في جملة الإنفاق العام: [التعليم (12.9%)، الصحة (5%)، الإسكان والمرافق (2.2%)، الشباب (4%)، الحماية الاجتماعية (19.8%)] موازنة 2010/2009.

من ناحية أخرى يجب أن تأخذ الموازنة في الاعتبار الأعمال مدفوعة الأجر، والأعمال غير المدفوعة الأجر، وتقييم أثر السياسات الاقتصادية على كل منهما، حيث تتعدد مؤشرات التمييز في هذا المجال من منظور النوع الاجتماعي سواء في مصر أو مختلف دول العالم بصرف النظر عن مستوى التقدم أو مرحلة النمو، ومن أبرز صور التمييز نصيب المرأة في قوة العمال وفي العمل المدفوع وغير المدفوع.

فليس خافيا أن المرأة تتحمل المسؤولية الأكبر في الأعمال غير مدفوعة الأجر خاصة في رعاية الأسرة، الأمر الذي يؤثر على فرصتها في العمل مدفوع الأجر كالعامل لفترات أقل أو بشكل مؤقت أو جزء من الوقت، وأحيانا تمارس أعمالا تدر عائدا أقل لنفس السبب.

مثل هذه الأبعاد لعدم العدالة يعني اختلاف مركز المرأة والرجل في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي لأي بلد، الأمر الذي يقتضي إعداد السياسات الاقتصادية بطريقة مختلفة تأخذ في الاعتبار ما يلي:

1. حاجة كبار السن من الأبوين وكذلك الأبناء، والأقارب إلى الرعاية، وما إذا كانت الدولة سوف تسهم في تقديم هذه الخدمات ومدى تأثيرها على فرص العمل أمام المرأة.

2. اختلاف الظروف الاقتصادية التي تواجه المرأة والرجل، مما يعني أن السياسات التي تستهدف السكان بوجه عام لا تصل إلى كل من المرأة والرجل بطريقة عادلة، ولعل أبرز الأمثلة في ذلك برامج رعاية الشباب في مصر حين يستأثر الشباب بمعظم هذه الخدمات نتيجة اختلاف ظروف المرأة والبنات عن الرجل والأولاد.

3. كذلك فإن السياسات التي تستهدف كبار السن، أو الفقراء وأصحاب الدخل المنخفضة يمكن أن تستفيد منها المرأة بشكل أكبر، في حين أن السياسات التي تستهدف كبار دافعي الضرائب أو معاشات المتقاعدين سوف تفيد الرجال بشكل أكبر، وفي كل الأحوال يحتاج الأمر إلى تحليل لبنود الموازنة.

4. كما أن القواعد وشروط الاستحقاق وبعض المزايا أو التعويضات والمساعدات التي توفرها الحكومة لا تحقق أهداف العدالة والمساواة النوعية. حيث عادة ما تحول الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمرأة دون استيفائها لهذه الاشتراطات أو لمتطلبات الحصول على المزايا، كما هو الحال مثلاً في نظم المعاشات والاستحقاق الكامل للمعاش بناء على عدد معين من سنوات الخدمة، مما يجعل من هذه الاشتراطات سبباً رئيسياً في التمييز ضد المرأة لإغفالها الظروف التي حالت دون استيفائها لشروط الاستحقاق.

ويمكن أن نجد أمثلة أخرى في مجالات الإسكان الشعبي وإسكان الشباب وغيرها من السياسات التي تقدم حوافز وفق اشتراطات معينة تتوفر للرجل والأولاد بصورة أكبر مما هو متاح للمرأة والبنات.

5. من ناحية أخرى تستفيد الحكومات من الأخذ بالموازنة المستجيبة للنوع، فالموازنة مناسبة فريدة تتيح للحكومة فرصة سنوية لمراجعة وظائف الدولة ووضع المعايير والأولويات التي تحكم تخصيص ما هو متاح من موارد.

لكل هذه الأسباب أصبح من المهم إدخال بُعد النوع الاجتماعي في العملية السياسية المتعلقة بالموازنة.

ثالثاً: أهداف ومبادئ تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي: أ. أهداف تحليل الموازنة:

يستهدف تحليل الموازنة الاجابة على التساؤلات التالية:

1. كيف يتم توزيع / تخصيص النفقات العامة بين المرأة والرجل، وبين مجموعات معينة من النساء والرجال (كالأشد فقراً، أو حسب المناطق الجغرافية: ريف / حضر)؟
2. ما هي انعكاسات نمط تخصيص الموارد على النوع الاجتماعي سواء في الأجل القصير أو الطويل، أي هل سيؤدي هذا النمط من التخصيص إلى زيادة أم تقليل الفجوات بين النوع، وما أثره على صور التمييز ضد المرأة؟
3. ما هو أثر النفقات العامة وتحصيل الضرائب على العمل المدفوع الأجر والعمل غير المدفوع لكل من المرأة والرجل؟
4. كيف تؤثر السياسات الحكومية على مفاهيم وأدوار النوع الاجتماعي؟

ب. المبادئ الأساسية في تحليل الموازنة GRB:

هناك عدد من الاعتبارات التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار عند تقييم أثر مؤشرات الموازنة على النوع الاجتماعي:

1. يجب أن يتم التحليل على المستوى الفردي ومستوى الأسرة، حتى يمكن أخذ أثر الموازنة على النوع بشكل كامل.
2. كذلك يجب الاهتمام بأثر السياسات والموازنة على النوع في الأجل الطويل، حيث أن دعم رأس المال البشري من خلال الاهتمام بالبشر عموماً يحدث أثره الاجتماعي ببطء وبأثر تراكمي.
3. أخذ اقتصاد الرعاية غير المدفوعة في الاعتبار، وهو ما يؤكد على أهمية أن يأخذ صانعو السياسات في اعتبارهم القيود التي تحد من مشاركة المرأة في العمل المدفوع الأجر والرعاية الأسرية.
4. يجب أن يؤخذ في الاعتبار الاختلاف في مدى استجابة كل من المرأة والرجل للحوافز الاقتصادية.
5. تحليل أثر السياسات على مفهوم وأدوار النوع الاجتماعي، والسعي لتغيير أي تمييز في سوق العمل ضد المرأة، وتشجيع الرجل على القيام بدور في العمل غير المدفوع.

رابعاً: طرق إدخال تحليل النوع في عمليات الموازنة:

يمكن إدخال تحليل النوع في عمليات الموازنة من خلال عدة طرق تختلف من حيث درجة تعقيدها، ومتطلبات إجراء التحليل بحسب مستوى الأهداف والغرض من التحليل، وفيما يلي نتناول هذه الطرق حسب مستوى الأهداف.

1. إثارة الوعي بقضايا النوع الاجتماعي :

- يستهدف هذا المستوى من التحليل لفت الانتباه إلى فكرة النوع الاجتماعي.
- ويعد هذا التحليل أبسط الطرق، ويثير تساؤلاً واحداً حول من هم المستفيدون؟
- وتتمثل متطلبات تنفيذه في إعداد البيانات حسب النوع للجوانب التي يشملها التحليل سواء كانت النفقات أو الإيرادات أو الإثنان معاً.

ويعتبر أسلوب مبسط للغاية، ولا يزيد عن كونه مجرد إجراء لإظهار وضعية النوع الاجتماعي في الموازنة من خلال بيان عدد الإناث والذكور الذين استفادوا من سياسة ما أو برنامج أو إنفاق معين. ورغم هذه البساطة إلا أنه يحتاج إلى بيانات حول النوع قد لا تتوفر في كثير من الأحيان. كذلك يعتبر هذا الأسلوب مطلب مسبق لإمكان تطبيق المراحل التالية من التحليل النوعي، ذلك أنه بدون تقييم الاحتياجات المختلفة أو الطريقة التي ستغير بها السياسة السلوك عبر الزمن، لن يكون من اليسير الكشف عن تأثير الموازنة على النوع الاجتماعي.

2. تحليل الإيرادات والنفقات

- يثير هذا المستوى تساؤلاً حول كيفية تخصيص النفقات، (وكيفية تحصيل الإيرادات) بين المرأة والرجل؟
- وتتمثل متطلبات تنفيذه توفر إحصاءات تفصيلية عن الإيرادات والنفقات موزعة حسب النوع الاجتماعي.

ويشمل هذا المستوى من التحليل مراجعة أثر النفقات والضرائب على كل من المرأة والرجل. وتكمن ميزة هذا التحليل في أنه يكشف عما إذا كان هناك تحيز في تصميم السياسات يؤدي إلى عدم العدالة في تخصيص النفقات أو في عملية تحصيل الضرائب من ناحية النوع الاجتماعي.

إن فهم نمط تخصيص الموارد في الموازنة وأوجه الصرف المختلفة يكشف عن حقيقة وواقع الأولويات التي تضعها الحكومة وتعمل في ضوءها، وعلى الرغم من مصاعب إعداد أو تجميع بيانات توضح أنماط هذا التخصيص وأعداد المستفيدين من كل نوع اجتماعي، إلا أن الحاجة ستظل قائمة سواء فيما يتعلق بالإنفاق العام أو من خلال قياس عبء الضرائب على المرأة والرجل.

لكن يظل من المهم التأكيد على أن الهدف النهائي للمبادرة هو أن يتم تعديل أنماط الإنفاق وفقاً لاحتياجات وأولويات النوع لمواجهة الاختلالات القائمة وإزالة مختلف صور التمييز ضد المرأة، وتحقيق العدالة والإنصاف لها، وبالتالي فإن القضية ليست في تساوي المبالغ المنفقة فيما بين الرجل والمرأة، ولكن الأهم أن يتناسب الإنفاق مع احتياج النوع الاجتماعي، لذلك من المهم أن نتعامل بحذر مع مفهوم الإنصاف الذي يتعدى مجرد المساواة حتى يمكن تحليل الموازنة من منظور النوع بشكل صحيح.

إن التقييم الحقيقي لأثر الموازنة على النوع يحتاج إلى الذهاب أبعد من مجرد إظهار الاهتمام بالعدالة النوعية، أو بيان عبء الإنفاق العام على النوع، إن الاهتمام يجب أن ينصب على بيان أثر الموازنة على التمييز النوعي عند تخصيص الموارد والعمل في ضوء مفاهيم وقيم معينة حول النوع، ويمتد هذا التحليل ليشمل الأجل القصير والأجل الطويل، وأن يتم الأخذ في الاعتبار تباين احتياجات المرأة والرجل.

ولا شك أن هذا الأسلوب يحتاج إلى أدوات متطورة للتحليل، إضافة إلى الحاجة لبيانات جديدة إذا أردنا الوصول لتحليل الأثر على القطاعات غير مدفوعة الأجر. وقد نحتاج إلى إجراء حصر أو استبيان حول استخدام الوقت، كذلك قد نحتاج إلى نمط توزيع الدخل القومي لبيان أثر الموازنة على الأفراد والأسر خاصة فيما يتعلق بأثر الإنفاق، وكذلك أثر الضرائب، على عدالة توزيع الدخل على المستوى القومي.

3. تقييم الأثر على النوع

ويتم عند هذا المستوى الإجابة على عدد من التساؤلات:

- ما هي الانعكاسات في الأجل القصير والأجل الطويل الناجمة عن نمط تخصيص الموارد (الأموال والوقت) بين المرأة والرجل؟ وقد يمتد التحليل ليشمل انعكاسات تخصيص العمل المدفوع والعمل غير المدفوع.
- هل يتم توفير الخدمات العامة بشكل يتناسب مع احتياجات المرأة والرجل؟ ويراعي الفروق النوعية بينهما؟
- كيف تؤثر السياسات المالية (النفقات والإيرادات) على القيم والمبادئ الخاصة بالنوع؟ وتتضمن متطلبات هذا الأسلوب من التحليل توفر بيانات عن الاقتصاد المدفوع والاقتصاد غير المدفوع، وتوفر نموذج حول نمط توزيع الدخل، وكذلك نموذج لسوق العمل ومدى استجابته للفروق النوعية. كما يجب أن يتم دراسة أثر ما يتخذ من سياسات على القيم والمبادئ الخاصة بالنوع الاجتماعي.

يتسم هذا المستوى من التحليل باتساع مداه حيث يستهدف إدماج النوع في الموازنة بشكل عام، وبالتالي يستهدف تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي إدماج هذه القضايا في مختلف الأنشطة وتحقيق أهداف متعددة.

ويعتبر تقييم الأثر على النوع أداة لتقييم السياسات المالية، ويجب على أسئلة هامة مثل كيف تم أخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار عند وضع السياسة الاقتصادية وتصميمها وتنفيذها؟ وما هي الأولوية التي أعطيت لأهداف تقليل عدم العدالة النوعية والحد من التمييز ضد المرأة بالمقارنة بالأهداف الأخرى؟

ويتطلب هذا المستوى الذهاب لأبعد من مجرد جعل قضية النوع الاجتماعي محل اهتمام، أو حساب عبء النفقات العامة، لذلك فإن التركيز خلال هذه المرحلة يجب أن يهتم بأثر الموازنة على التمايز النوعي خاصة بالنسبة لتخصيص النفقات، وأن يجري تحليل هذه الآثار في الأجلين القريب والبعيد، وأن يتم في ضوء احتياجات كل من المرأة والرجل.

ويحتاج هذا المستوى من التحليل أدوات أكثر تطوراً، كما يحتاج إلى بيانات أكثر تفصيلاً حتى يمكن بحث أثر الموازنة على القطاع غير المدفوع، ويمكن إجراء استبيان على المستخدمين من الخدمات الحكومية حول مدى استخدام الوقت.

4. إدماج النوع الاجتماعي :

- يستهدف هذا الأسلوب من التحليل الاجابة على التساؤلات التالية:
 - كيف يتم أخذ النوع في الاعتبار عن صياغة السياسات الاقتصادية وعند تنفيذها؟
 - تتطلب هذه الطريقة توفر تعاون بين الأجهزة الحكومية، خلال مراحل اتخاذ القرارات ووضع السياسات.
- كما يتطلب درجة عالية من الوعي بمدى القضايا النوعية والقدرة على اكتشاف مزيد من أوجه عدم العدالة النوعية، إضافة إلى ضرورة توفر الأدوات اللازمة لتقييم الأهداف والأولويات المرتبطة بصنع السياسات.

ويعتبر إدماج النوع الاجتماعي في السياسة الاقتصادية أوسع أنواع التحليل، ويمكن استخدام تقييم أثر الإنفاق على النوع كأداة في عملية إدماج النوع، إلا أن الإدماج يمكن أن يشمل مجموعة واسعة من الأنشطة المرتبطة بعدد من الأهداف. كما أنه في حين يعتبر تقييم الأثر على النوع أداة تستخدم متى تم تطبيق سياسة ما، فإن الإدماج على العكس يشير إلى إدخال بعد النوع الاجتماعي عبر كل جوانب صنع السياسات. إن عمليات الإدماج تتضمن البحث في تأثير أي سياسة اقتصادية على النوع الاجتماعي، ولذلك فإنها تتطلب تعاون وتنسيق بين الإدارات الحكومية المختلفة، وفيما بين العاملين في الإدارات التنفيذية والمستويات الإدارية الأقل والداخلية في عملية صنع السياسات.

وربما تكون المتطلبات هنا ليست محسوسة كما في الطرق السابقة، حيث أنها تشير إلى الحساسية للنوع كقضية تأخذ في الاعتبار خلال عملية صنع السياسات، وإلى الطرق التي تحدد بها الأولويات والأهداف المرتبطة بكل سياسة.

وتنصرف عملية إدماج النوع لتشمل كل الوزارات بجانب عملية إعداد وتنفيذ الموازنة، وبالتالي فإن التحليل لا يقتصر على أنشطة وزارة المالية التي تعمل كمنسق لأوجه الإنفاق العام وتحصيل الإيرادات، وإنما يشمل عددا من الوزارات الأخرى.

وتتميز التجربة المصرية بالريادة في هذا المجال، حيث تم إدماج النوع في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2007/2013، وإعداد مجموعة من البرامج والمشروعات التي تخدم المرأة والطفل مدى سنوات الخطة.

5. القياس :

- تتم خلال هذه الطريقة الإجابة على تساؤل هام، حول مدى تحقق أهداف العدالة والإنصاف، وهل تم وضع السياسات والبرامج اللازمة لتحقيقها؟
- ويتطلب ذلك وعياً كاملاً بمدى تعقد قضايا عدم المساواة النوعية، خاصة عند وضع الأهداف، إضافة إلى القدرة على وضع السياسات وغيرها من الإجراءات في إطار الظواهر الاجتماعية المناسبة.
- وعلى عكس الأنواع السابقة من التحليل فإن هذا المستوى من التحليل يعد جزءاً مكملًا لكل تلك الأساليب. ويمكن تطبيقه على متغير أساسي كال فقر، خاصة الفقر بين الأطفال أو بين النساء واستهدف مستويات معينة من الإنجاز، ووضع مستوى أدنى له، وتحديد فترة زمنية يجب تحقيق الهدف خلالها. وتقوم الحكومة بوضع المستويات المستهدفة أو قد تقوم بالمهمة جهات أخرى مهتمة بالقضية.

وحتى ينجح هذا الأسلوب من التحليل فإن السياسات يجب أن تحدد بدقة لضمان تحقيق الأهداف، وهي عملية ليست سهلة في كل الأحوال كما في استهداف تضيق الفجوة في الأجر بين النوع الاجتماعي.

وعلى عكس أنواع التحليل السابقة فإن هذا النوع لا يعد مرحلة مستقلة بذاتها، بل يمكن أن يعد جزءاً من أي طريقة من الطرق الأخرى، وقد شاع استخدام القياس في الاتحاد الأوروبي ويطبق على عمليات مكافحة الفقر بوجه خاص، حيث تم وضع مقياس بالنسبة لفقر الأطفال والمخطط للتخلص منه عام 2020.

وعملياً يتم وضع معيار لأي متغير أو هدف كحد أدنى، وإطار زمني لتحقيق هذا المعيار. وفي حالة استهداف تحقيق العدالة من منظور النوع الاجتماعي، فإن هناك مجالات عديدة لوضع أهداف معيارية لتحقيق العدل والإنصاف للمرأة، ويمكن وضع هذه المعايير بواسطة الوزارات والإدارات الحكومية، أو جماعات أو منظمات المجتمع المدني.

ولا يحتاج هذا الأسلوب إلى أدوات تحليل معقدة، ولذا فإن نجاح القياس يتطلب تحديد السياسة التي تكون فعالة لتحقيق هذا المعيار.

إجمالاً فإنه على الرغم من بساطة الطرق السابقة لإدخال تحليل النوع في الموازنة فإنها تثير عدداً من القضايا، بعضها خاص بالمفاهيم، وبعضها عملي، حول فهمنا للعلاقة التبادلية بين السياسة الاقتصادية وهيكل التمييز ضد المرأة.

كذلك فإن التمييز بين الأنواع المختلفة لتحليل النوع يساعدنا في توضيح المكانة (الموضع) المحتملة للمبادرات الخاصة بالموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ويمكن للجهات غير الحكومية أن يكون لها دور في طرق التحليل الثلاثة الأولى، إلا أن تحليل إدماج النوع يقتصر على جهة مركزية حكومية نظراً لأنها تتطلب قدرة على تشجيع عدد من الأجهزة الحكومية للمشاركة في عمليات الإدماج.

خامسا: مستويات إدماج النوع الاجتماعي في الموازنة:

فى ضوء تنوع مبادرات GRB عبر دول العالم المتقدم منها والنامى، يمكن القول أنه لا يوجد منهج واحد ولا أداة واحدة يمكن تعميمها وإستخدامها لتحقيق أهداف معينة، بل إن معظم هذه المبادرات لم تحدث تغييرات جوهرية فى الموازنات العامة بإتجاه النوع الاجتماعى، وبالتالي مايزال مطلوباً التركيز على كيفية جعل المبادرات الحالية تذهب إلى مابعد مراحل تحليل الموازنات وخلق وعى بها، حيث تتمثل الأهداف الاستراتيجية لمبادرات النوع الاجتماعى فى: زيادة الوعى، إلتزام الحكومة بالعدالة النوعية، تغيير السياسات والموازنة من أجل تحسين أوضاع المرأة.

ويمكن أن تمتد عملية إدماج النوع الاجتماعى إلى خطط التنمية والسياسات الاقتصادية والموازنات العامة للدولة، إلا أن الأمر يتوقف على طبيعة النظام السياسى والاقتصادى السائد والشروط الذى قطعتة الدولة فى النمو والتنمية.

ومن ناحية أخرى تتعدد مناهج إدماج النوع الاجتماعى وأدواته فى المالية العامة وفقاً للمستوى الذى تأخذ به الدولة فى الواقع العملي خاصة فى مجال إدماج النوع الاجتماعى عن طريق السياسة المالية والموازنة العامة، ومن ثم لا يوجد منهج واحد لإجراء تحليل الموازنة العامة من منظور العدالة النوعية، بل توجد عدد من الأدوات التحليلية التى يمكن إستخدامها فى هذا المجال لعل أهمها ماقدمته كل من Diane Elson وRhonda Sharp، وDebbie Budlender.

ويعتبر إدماج النوع الاجتماعى فى المالية العامة للدولة أهم مداخل إدماج النوع فى السياسات الاقتصادية الكلية (التخطيط للتنمية والموازنة العامة)، حيث يتم من خلاله إدخال منظور النوع الاجتماعى عند صياغة السياسات المالية وعند إعداد الموازنة وتوصيل الخدمات العامة وتحصيل الإيرادات بطريقة تحقق العدالة والانصاف للمرأة.

ويمكن أن يتم إدماج النوع الاجتماعى فى المالية العامة على ثلاث مستويات تبدأ من صياغة السياسات المالية، ثم عند إعداد الموازنة وتنتهى بتوفير الخدمات العامة وتقديمها للجمهور وتحصيل الإيرادات.

وفيما يلى عرض لأهم مستويات إدماج النوع الاجتماعى فى الموازنة العامة.

1. مستوى السياسة المالية:

تتعلق السياسة المالية بالإجراءات التي تتخذها الحكومة وتؤثر في وضع الموازنة وبنودها المختلفة، من حيث تحصيل الموارد، وتخصيصها بين مختلف الاستخدامات لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

وهكذا يتم خلالها تقرير حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة والعجز (أو الفائض) وسبل تمويله وحجم الدين العام وهيكله، ومن ثم يجب التأكد من تصميم هذه السياسات بشكل يضمن تحقيق هدف العدالة النوعية.

2. مستوى إعداد الموازنة العامة:

يشمل هذا المستوى مرحلة اقتراح حجم النفقات العامة وتوزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة سواء حسب الأغراض الاقتصادية أو الجهات الإدارية، أو كانت مشتروات حكومية أو مصروفات تحويلية، وتحديد مستوى الضرائب وأنواعها والحوافز المقدمة للفئات المختلفة في المجتمع، وغير ذلك من مكونات الإيرادات العامة، مثل الرسوم ومقابل الاستخدام والاتاوات. ويتطلب تطبيق المبادرة أن تتم عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة الموازنة العامة بكل جوانبها من منظور النوع الاجتماعي بما يحقق العدالة والانصاف للمرأة.

3. مستوى توفير الخدمات العامة:

يتعلق هذا المستوى بمدى فاعلية توفير السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع، حيث تعتبر الموازنة العامة للدولة البرنامج المالي للحكومة لتقديم السلع والخدمات العامة لأفراد المجتمع، وهو ما يقتضى التأكيد على تنفيذ البرنامج بفاعلية وكفاءة وعدالة، أى توصيل الخدمات الى الافراد المستهدفين والأسر والمنشآت بفاعلية، وتحقيق مستوى عال من الرضا على الخدمات العامة المقدمة من منظور النوع الاجتماعي.

سادسا: إطار مقترح لتحليل الموازنة في المبادرة المصرية:

تتوافر فى الواقع مجموعة من المناهج أو الاساليب لادماج النوع الاجتماعى خلال هذه المراحل أو المستويات المختلفة للسياسة المالية والموازنة العامة وتوفير الخدمات الحكومية. ويتوقف الأسلوب المستخدم على الظروف الاقتصادية والجوانب الادارية والفنية المتاحة. كما أن إستخدامها يمكن أن يتم بشكل متكامل أو بشكل إنتقائى ومرحلى، حيث تركز معظم التجارب الدولية فى هذا الشأن - كما فى دول الكومنولث - على مرحلة الموازنة العامة وبالتحديد جانب النفقات العامة فى المراحل الأولى، تاركة معايير إستخدام الإيرادات كالضرائب لمرحلة تالية. كما أن مستويات التطبيق تتراوح ما بين المستوى القومى والاقليمى والمحليات.

وفي ضوء ما حققته المبادرة المصرية خلال المرحلة الأولى حتى الآن، وفي ضوء طبيعتها والسمات الخاصة بها والتي تتمثل في كونها مبادرة حكومية، تنفذ على مستوى القطاعات تنفذ قطاعيا وعلى مستوى المحليات، وما قطعته من أشواط في مجال التدريب والدعم والمساندة، يمكن اقتراح الإطار التالي لتحليل الموازنة المستجيبة للنوع في مصر :

1. فحص السياسات العامة من منظور النوع الاجتماعى:

قد يكون من الصعب تحليل عبء أو أثر المصروفات حسب النوع الاجتماعى فى بعض أنواع النفقات العامة، كما هو الحال فى خدمات وزارات التجارة والصناعة، والنقل والمواصلات، والكهرباء حيث تقدم خدماتها على أساس جماعى وليس فردى نظرا لطبيعة الخدمات نفسها وصعوبة التجزئة.

ومع ذلك تبقى هناك فرصة لإدخال منظور النوع الاجتماعى فى الاعتبار عند تصميم السياسات الخاصة بهذه الوزارات والخدمات. والسؤال الأساسى الذى يطرح فى هذا المجال هو، هل من المحتمل لهذه السياسات أن تقلل من عدم المساواة النوعية والاختلال القائم أم لا ؟

وقد تم تطبيق هذا المدخل فى مشروع موازنة المرأة فى جنوب أفريقيا، وهى المبادرة المشتركة بين لجنة المالية فى البرلمان والمؤسسات غير الحكومية NGOs وتمثل فى الواقع نمودجا جيدا لادماج النوع الاجتماعى فى المالية العامة للدولة.

وتستخدم منظمات المجتمع المدنى منهج الخطوات الخمس عند تطبيق مبادرات الموازنة المستجيبة للنوع، وتطبقه أساسا جنوب أفريقيا وينتسب الى دايان إلسون ومنهجها فى تقييم سياسة التوعية بأهمية النوع، وتستخدمه الكثير من المبادرات الحالية فى تحليل النفقات ويتضمن الخطوات التالية:

1. مراجعة أوضاع كل من المرأة والرجل والبنات والاولاد فى قطاع معين.
2. تحليل كيف تؤثر السياسات على أوضاع كل من المرأة والرجل، ومدى ملاءمتها لمعالجة الاختلالات والفجوات النوعية.
3. تحليل ما إذا كانت المخصصات كافية لتنفيذ السياسة المطلوبة، وتنفيذ التزامات الحكومة تجاه أهداف العدالة والمساواة النوعية.
4. المتابعة للمصروفات وتنفيذ السياسات وما إذا كانت المصروفات قد تم تنفيذ كما ينبغي من خلال تحديد عدد الذكور والإناث الذين استفادوا من الخدمة.
5. تقييم النتائج والآثار طويلة الأجل أى تقييم أثر السياسات والنفقات وكيف ساهمت فى تنفيذ التزام الحكومة بتحقيق العدالة والمساواة النوعية ومدى التحسن الذي طرأ على حياتهم.

ويظل غياب البيانات قيذا على القدرات التحليلية لهذا المنهج ويؤدى الى إضعافه، فبينما يمكن تطبيق الخطوات من 1 - 3 على أساس ما هو موجود من السياسات ووثائق الموازنة، فإن الخطوات من 4 - 5 تتطلب معلومات وبيانات عن الحسابات الختامية للموازنة.

ويمكن تدعيم هذا النوع من تقييم السياسات بإدخال وجهات نظر المستفيدين فى عملية التحليل، والذي يمكن إجراؤه من خلال التقييم الجزئى للمنتفعين من الخدمات الحكومية.

كذلك من الممكن إدماج هذا المنهج مع الاطار التحليلى لروندا شارب بما يساعد الحكومة فى إعداد تقارير المتابعة لأثر الإنفاق العام على النوع. ففي إستراليا على سبيل المثال تم تقييم البرامج على أساس الانواع الثلاثة وفق أسلوب روندا شارب، وتطبيق منهج السن على كل نوع من أنواع النفقات العامة.

ويمكن دعم هذا المنهج عن طريق تطبيق موازنة الأداء على أساس أنها تقوى الارتباط بين الموازنات وأهداف السياسات المالية.

وتطبق كلا من رواندا وولاية جوتنج فى جنوب أفريقيا هذا المنهج، حيث تتضمن وثائق الموازنة الجارية كشوف موازنة الأداء المستجيبة للنوع والتي تصف البرامج وتخصيص الموارد على أساس النوع.

وبالمثل فقد لوحظ مع التحول الجارى الى موازنة الأداء فى كل من أندونيسيا والفلبين، أن هناك فرصا أفضل لمتابعة الأهداف والمؤشرات على أساس النوع وقد كان إعداد الموازنة يقوم على أساس موازنة البنود حتى قررت الحكومة نسبة مئوية تخصص لبرامج المرأة.

2. تقسيم / تصنيف النفقات العامة:

لاشك أن حجم النفقات العامة ونمط تخصيصها لهما تأثيرات مختلفة على المرأة والرجل من حيث حصول كل منهما على نصيب عادل من الخدمات العامة بما يتناسب مع إحتياجاتهما الخاصة، كما تؤثر على قدراتهم على المشاركة فى العملية الانتاجية ورعايتهم للأسرة والمجتمع. وبمعنى آخر فإن نمط تخصيص الإنفاق على الخدمات العامة له تأثير على مستويات المعيشة وجودة الحياة، لمختلف الفئات المستفيدة من الإنفاق العام كما أن له تأثير على تشجيع المستفيدين إمرأة أو رجل على مزيد من المشاركة فى النشاط الاقتصادى أو الانسحاب منه أو إضعاف مشاركتهم فيه، ومن ثم التأثير على قدراتهم على كسب الدخل. لذلك لابد أن يتوفر للمسؤولين عن إعداد الموازنة تصنيف للمصروفات العامة من منظور النوع الاجتماعى حتى يتم تلبية الإحتياجات على أساسه.

وقد تم تطوير معظم أدوات تحليل النفقات بواسطة مجموعة من الاقتصاديين النساء بناء على خبراتهن فى إثارة الوعي حول النوع والموازنات فى كل من أستراليا وجنوب أفريقيا. ومثلت هذه الأدوات أساسا للعديد من المبادرات بعد ذلك.

التصنيف الثلاثي للنفقات (روندا شارب):

يعتمد هذا الأسلوب على تصنيف النفقات العامة إلى 3 أنواع حتى يمكن إبراز وضع المرأة فى الموازنة العامة، وهي:

1. نفقات خاصة بالنوع، ويقصد بها المصروفات التي تستهدف فئات معينة من حيث النوع: امرأة، رجل، طفل / طفلة، مثل برامج صحة الأم أو الطفل.
2. نفقات تحفز على تكافؤ الفرص والإنصاف فى العمل بالحكومة، أي النفقات التي تساعد على تحقيق تكافؤ الفرص فى العمل، مثل البرامج التدريبية وبرامج التأهيل للوظائف العليا القيادية.
3. نفقات إدماج النوع، ويستهدف هذا النوع من التحليل دراسة الأثر التمييزي للتخصيص القطاعي للموارد على المرأة والرجل، بمعنى تحليل مخصصات (مصروفات) القطاع بغرض التعرف على أثر هذا النمط من تخصيص الموارد على التمييز ضد المرأة.

وقد مثل هذا الإطار أساسا لمبادرات GRB فى دول الكومنولث، كما طبقته الهند لتحديد أنواع البرامج الحكومية التى يمكن تحليلها من وجهة نظر النوع، وركزت على المشروعات التى تكافح الفقر والبطالة وخاصة المجموعة الثالثة من النفقات العامة المشار إليها.

ويوضح هذا الإطار أن التركيز على تخصيص موارد محدودة للبرامج التى تستهدف المرأة (المجموعة الأولى)، أو تكافؤ فرص التوظيف فى الحكومة ليست هى النقطة الأساسية فى عمل GRB.

وساعد تصنيف الموازنة إلى هذه المجموعات الثلاث من الإنفاق على زيادة الوعى بحقيقة أن النفقات المعتادة لها أيضا أثر على النوع الاجتماعى خاصة من حيث عملية الحصول على الخدمات العامة وجودة نوع الخدمة.

وقد أثبت هذا المنهج أهميته فى بيان أن التركيز على النفقات المحدودة التى عادة ما توجه للمجموعة الأولى تتجاهل أهم جوانب المبادرة. ورغم ذلك فقد ثبتت مزاياها للعاملين والمسؤولين بالحكومة خاصة من حيث إلقاء الضوء على الحاجة للانتقال من التركيز على تكافؤ الفرص للمرأة العاملة فى الحكومة (المجموعة الثانية) إلى كيف تقدم الحكومة نفقاتها وخدماتها إلى المواطنين مع مراعاة النوع الاجتماعى.

ورغم أن هذا الإطار يساعد على تحليل النفقات التى تمثل أهم الجوانب المؤثرة على أوضاع المرأة، إلا أن أهم نقاط الضعف هى الفشل فى التمييز بين مصطلحات مثل النوع والمرأة، إضافة إلى أن هناك مجموعتان فقط من النفقات هما 1، 3 ترتبطان مباشرة بدورة الموازنة، فى حين أن النفقات المخصصة لتكافؤ فرص التوظيف فى الحكومة تعد قضية سياسة موارد بشرية، كما أن إتباع هذا الإطار يقتصر فى النهاية على المجموعة الأولى من النفقات العامة بإعتبارها الأسهل فى التحليل النوعى عن عملية فحص الانعكاسات النوعية للنفقات الأخرى.

وتعد موازنة الأداء PBB أفضل أساليب تحليل النفقات من منظور النوع الاجتماعى، بينما تواجه عملية تحليل النفقات من وجهة النظر النوعية بمصاعب فى حالة موازنة البنود لأنها تركز على المدخلات مما يجعل من الصعب تحديد السلع والخدمات التى تقدمها الحكومة أو وزاراتها، فى حين تركز موازنة الأداء على المستفيدين أى المخرجات وأثارها المتوقعة والتى تقوى الارتباط بين الموازنات والسياسات.

3. تقييم البرامج / المشروعات:

رغم أن تفاصيل تطبيق مبادرة GRB يجب أن تصمم بما يتلاءم مع ظروف كل دولة على حدة، إلا أن هناك مبدآن عامان يجب توفرهما معاً لنجاح أي مبادرة وهما: التعرف على أبعاد عدم المساواة والتمييز ضد المرأة، والتعرف على هيكل وطبيعة الموازنة العامة للدولة والبرامج القطاعية.

وإذا أخذنا دورة الموازنة كنقطة إنطلاق للمبادرة فإنه يمكن الاعتماد على هذا الأسلوب الذي يركز على أثر الأنشطة التي تعطيها الموازنة، ويمتاز هذا الإطار بإمكان تطبيقه على مراحل الإعداد وتخصيص الاعتمادات وكذلك في مراحل المتابعة وتقييم الأداء.

ويتمثل هذا الأسلوب في تحليل أربعة عناصر رئيسية لمصروفات أي وزارة أو برنامج أو مشروع، وهي: المدخلات، والأنشطة، والمخرجات، والآثار.

هذا مع ملاحظة أنه ستكون هناك في العادة فجوة ما بين اعتمادات الموازنة أي النفقات المخططة وما تحقق فعلاً منها، وهو ما يمكن الكشف عنه في مرحلة المتابعة وتقييم الأداء.

ويتمثل هذا الأسلوب في اختيار وزارة أو برنامج / مشروع ثم يجري فحص وتقييم لدورة الموازنة أو الاعتمادات المخصصة للبرنامج / المشروع، بدءاً من تقدير المدخلات المالية وتحليل الأنشطة والنتائج ثم الآثار على النحو التالي:

تحليل المدخلات:

تتمثل المدخلات في المبالغ المعتمدة والمنفقة بالفعل، كما ترد في التصنيف الوظيفي للموازنة أو البرامج الواردة في الموازنة إن وجدت، حيث يتم فحصها وتحليلها من حيث النوع.

تحليل الأنشطة:

وتتكون من الخدمات المخططة والتي قدمت بالفعل، مثل الخدمات الصحية، خدمات الدعم الصناعي، التحويلات الاجتماعية، وقد يكون من الصعب تحديد درجة الاستفادة من الخدمات وما إذا كانت الخدمة قد وصلت وحققت أغراضها.

تحليل الناتج أو المخرجات:

وتتعلق باستخدامات وتوظيفات الأنشطة التي تم التخطيط لها أو الأنشطة التي مورست وتم تسليمها. ومثالها: المرضى الذين تم علاجهم، الأطفال الذين تم تعليمهم، زيادة الدخل، تحصيل الضرائب.

تحليل الآثار:

وتتكون من الإنجازات المخططة والمحققة فعلا بالنسبة للأهداف العامة، مثل السكان الأصحاء، تنافسية الأعمال، تقليل الفقر، النمو المستمر للدخل القومي.

كذلك من الممكن تطبيق هذا المنهج على الإيرادات العامة في مراحل لاحقة على النحو التالي:

1. معاملة المصروفات اللازمة لتحقيق الإيرادات على أنها المدخلات.
2. كما يمكن اعتبار عملية تحصيل الضريبة على أنها الأنشطة.
3. كذلك تعتبر حصيلة الضريبة هي الناتج أو المخرجات.
4. أما الأثر الناجم عن الإيرادات فيتمثل في أثر الضريبة أو الرسم أو مقابل الاستخدام.. إلخ على الدخل.

ويجري تحليل تقييم الاعتمادات والبرامج والمشروعات من منظور النوع الاجتماعي، بصرف النظر عما إذا كانت المساواة النوعية مستهدفة بوضوح وداخله ضمن المخرجات المرغوبة أو الآثار المتوقعة للمشروع أو البرنامج من عدمه، ويتم ذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. هل ستؤدي أو أدت الآثار المتوقعة للإنفاق أو البرنامج إلى تحقيق مزيد من العدالة من حيث النوع الاجتماعي؟
2. هل تم توزيع المخرجات أو عائد النفقة أو البرنامج بشكل عادل بين المرأة والرجل بما يساعد على تحقيق العدالة النوعية ضمن الأهداف الأخرى؟
3. هل تم تصميم الأنشطة بما يتناسب مع احتياجات المرأة والرجل وبما يساعد على تحقيق العدالة النوعية؟
4. هل المدخلات مناسبة لتحقيق العدالة من حيث النوع؟

فإذا كانت الإجابة على الأسئلة السابقة بالنفي، فسيكون من المطلوب إحداث تغيير في تحديد الأهداف الخاصة بالآثار والمخرجات، كما سيكون مطلوباً أيضاً تغيير مكونات الأنشطة والتمويل حتى يمكن سد الفجوة النوعية التي كشف عنها التحليل.

ومن الممكن أن يتم إحراز تقدم من خلال إعادة مراجعة أهداف المخرجات والآثار، وذلك بتغيير الأولويات التي تحدد الأنشطة والتمويل.

وعادة ما يكون هدف العدالة النوعية مكمل لأهداف تنموية أخرى، أما إذا حدث تعارض أو مقابلة بين هدف العدالة النوعية وأية أهداف تنموية أخرى فيجب رصدها والتعامل معها لتقليل هذا التعارض.

كذلك يجب إعطاء عناية للقضايا النوعية التي تتداخل فيما بين عدد من الوزارات والبرامج؛ فعلى سبيل المثال عند محاولة تخفيض عدم العدالة بين الأولاد والبنات عند تحليل النفقات العامة على التعليم فلن يكون التغيير المطلوب قاصراً على برامج التعليم الأساسي في وزارة التربية والتعليم ولكن الأمر يتطلب إحداث تغييرات في برامج عدد من الوزارات الأخرى حتى يمكن تحقيق هذا الهدف.

ولإحداث أي تغيير يجب أن تعرف نتائج التحليل مسارها إلى متخذ القرارات والجمهور من خلال إعداد تقارير ومناقشات يجريها البرلمانيون، وإدارة حوار حول هذه القضايا عبر أكثر من وسيلة، كذلك من المهم أن نجد طريقة لإشراك معظم الأطراف الفاعلة في نتائج التحليل، خاصة الجمهور ومنظمات المجتمع المدني وذلك بغرض تحديد أولويات الموازنة وإتاحة الفرصة للمرأة وإفساح المجال أمامها للمشاركة وإبداء الرأي واتخاذ القرارات المتعلقة بالموازنة، وهو ما حققته بعض المبادرات الدولية حيث أكدت التجربة أن عدم تلبية احتياجات المرأة عموماً في الموازنة العامة يعود إلى حد بعيد إلى عدم إشراك المرأة بالقدر الكافي في أي مرحلة من مراحل إعداد الموازنة.

سابعاً: عرض نتائج التحليل :

- تقدم نتائج تحليل الموازنة من منظور النوع الاجتماعي سواء شملت النفقات أو الضرائب بشكل كلي أو جزئي بأكثر من وسيلة وبحسب الأطراف المشاركة، وذلك على النحو التالي:
1. في إطار تقرير المتابعة، أو عند تحليل عمليات معينة في الموازنة عن طريق ملحق خاص يرفق بالتقرير العام للمتابعة والتقييم.
 2. إعداد أوراق خاصة تقدم للبرلمانيين.
 3. عن طريق إعداد مؤشرات رئيسية.
 4. العرض على جهات حكومية معينة كوزارة التنمية الاقتصادية، المجلس القومي للمرأة.
 5. إعداد بحوث أو نشرات للرأي العام.
 6. بيان الموازنة المستجيبة للنوع.

ويقترح الاعتماد على الأداة السادسة بإعداد تقرير عن العدالة النوعية في الموازنة العامة في مصر في ضوء ما تسفر عنه نتائج تحليل الموازنة المستجيبة للنوع.

حيث يتم إعداد تقرير حكومي حول الموازنة بالاعتماد على بعض الأدوات السابقة، وإعداد ملخص حول انعكاساتها على العدالة النوعية باستخدام مؤشرات مختلفة، مثل نسبة ما يخصص من نفقات عامة لإنصاف المرأة، ونصيب المرأة في الوظائف الحكومية، أو التعاقدات لتنفيذ أعمال حكومية وبرامج التدريب ونسبة الخدمات العامة التي توجه أساساً للمرأة والطفل.

إن بوسع أي حكومة أن تعد هذا البيان حول الموازنة المستجيبة للنوع باستخدام أحد أو بعض الأساليب السابقة لتحليل البرامج وأوجه الإنفاق المختلفة في الموازنة، وتلخص انعكاساتها باستخدام عدد من المؤشرات الأساسية.

والأمر يحتاج إلى درجة عالية من التعاون بين مختلف الأجهزة الحكومية حتى يمكن إعداد هذا البيان ليأخذ شكل تقرير مساءلة حول مدى التزام الحكومة بالمساواة النوعية.

وقد أعدت سكرتارية الكومنولث عدداً من المؤشرات يمكن استخدامها لإعداد بيان الموازنة المستجيبة للنوع، والتي تعتبر كنقاط بداية لعملية المتابعة المستمرة لتخصيص موارد الموازنة وربط ذلك بالتزامات الحكومة وسياساتها، وتشمل هذه المؤشرات على ما يلي:

- نسبة النفقات التي تستهدف برامج المساواة النوعية.
- عدد ونسبة العاملات في الحكومة على مختلف المستويات في مختلف الوظائف.
- نصيب النفقات المخصصة للحاجات ذات الأولوية للمرأة في الموازنة.
- مخصصات المرأة من الدعم خاصة ما يوجه منه للحاجات الأساسية مثل دعم ألبان الأطفال، ورعاية الأطفال الرضع في الأسر الفقيرة.
- ما تخصصه وزارات معينة مثل التجارة والصناعة أو الزراعة والصندوق الاجتماعي للتنمية، من دعم للأعمال وبرامج التدريب وتوفير الائتمان.
- نصيب المرأة من برامج التدريب الحكومية.
- نصيب المرأة في تنفيذ الأعمال الحكومية والتعاقدات لبناء المساكن أو الخدمات العامة.

الخلاصة:

1. توفر مبادرة الموازنة المستجيبة للنوع أدوات لتحديد أثر الإنفاق العام (والإيرادات العامة) على المرأة والرجل. وتتضمن فحص كيف يؤثر نمط تخصيص الموارد على مبدأ تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.
2. يأخذ إدماج النوع الاجتماعي في المالية العامة ثلاث مستويات هي: السياسة المالية، عمليات الموازنة العامة، مخرجات الخدمات العامة.
3. عادة ما يتم التركيز على المستوى الثانى المتعلق بعمليات الموازنة العامة بدءاً من الإعداد والإقرار والتنفيذ لمختلف أو بعض بنود الموازنة. باعتبار أن الموازنة تعد البرنامج التنفيذي لتوجهات السياسة الاقتصادية عامة والسياسة المالية على وجه الخصوص، فضلاً عن كونها تتعلق بالمصروفات المخصصة للإنفاق على الخدمات العامة. كما أن تطبيق المستوى الثالث - تقييم نوعية الخدمات العامة - أخذ في الانتشار لأهميته في قياس النتائج النهائية للنفقات العامة من منظور النوع الاجتماعي.
4. تتعدد طرق القياس المستخدمة في تحليل الموازنة العامة وخاصة في جانب النفقات العامة، إلا أنها تستهدف في النهاية الكشف عن صور التحيز ضد المرأة، والكشف عن الفجوات النوعية، ومن ثم لفت الانتباه إلى المجالات التي يجب الاهتمام بها وزيادة توجيه الموارد نحوها وتصميم البرامج اللازمة. ويتوقف اختيار المؤشرات على العديد من العوامل التي تحيط بالمبادرة، ومن أهمها الجهة التي تقود المبادرة، والموارد البشرية المتاحة.
5. يشمل أثر الموازنة العامة على العدالة الاجتماعية جانبي النفقات والإيرادات العامة، لكن معظم المبادرات الدولية للأخذ بالموازنة المستجيبة للنوع تركز على جانب النفقات العامة في المراحل الأولى، نظراً للتأثير الكبير لنمط تخصيص النفقات العامة على العدالة من منظور النوع الاجتماعي وإنصاف المرأة. لذلك، عادة ما يُوجَل تحليل جانب الإيرادات العامة خاصة الضرائب من منظور النوع الاجتماعي إلى مراحل تالية من المبادرة.
6. تتعدد المناهج والأساليب التي يمكن أن تأخذ بها الدول عند تحليل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي، ومن أبرز هذه المناهج: تحليل مكونات الإنفاق العام، ونمط تخصيصها، وفحص السياسات المالية وتقييم البرامج والمشروعات من منظور النوع الاجتماعي.
7. ولا يجب أن يقف الأمر عند حد تحليل بيان الموازنة العامة، بل يجب أن يمتد ليشمل بعض التشريعات وأنشطة المؤسسات المالية والاجتماعية (الصندوق الاجتماعي للتنمية، بنك ناصر، التأمينات الاجتماعية، الضمان الاجتماعي)، التي قد تبدو حيادية من منظور النوع الاجتماعي إلا أنها في الحقيقة تؤدي إلى تحيز ضد المرأة ما لم تراعي الاحتياجات والأولويات الخاصة بالنوع.
8. وكما ترى بودلندر فإن مبادرات GRB ستظل أداة ضعيفة في إلزام الحكومة بأهدافها إذا لم يكن هناك آليات للمتابعة والتقييم بما يخلق حوافز لدى الجهات الحكومية للوصول إلى أهداف المبادرة، إضافة إلى مساءلات عن عدم الإنجاز.

References:

- Adelstal, C. (1998), 'Workshop on Mainstreaming Gender Equality Perspective into Government Budgets.' Report on workshop of 17 December 1997. Swedish International Development Cooperation Agency, Stockholm.
- Budlender, D. (2000). 'A Review of Gender Responsive Budgets: The Report of a Global Assessment.' Commissioned by the Commonwealth Secretariat, London.
- Budlenders, D. A profile of Country Activities: Gender Budgets Make Cents.
- Budlender and Sharp, R. with Allen, K (1998). *How to do a gender-sensitive budget analysis: Contemporary research and practice*. Commonwealth Secretariat and AusAID. London.
- Cagatay, N., D. Elson and C. Grown(1995). 'Introduction to Gender Adjustment and Macroeconomics', *World Development*, Vol 23, No 11, pp1827 – 1836.
- Commonwealth Secretariat (1989) *Engendering Adjustment for the 1990's. Report of the Commonwealth Expert Group on Women and Structural Adjustment*. Commonwealth Secretariat, London.
- Commonwealth Secretariat(1995) *Commonwealth Plan of Action on Gender and Development*. Commonwealth Secretariat, London.
- Commonwealth Secretariat (2000) 'Report of the Workshop on Improving the Effectiveness of Applying a Gender Analysis to Government Budgets.' Commonwealth Secretariat, London. 26–27 April.
- Elson, D. (ed.) (1991). *Male Bias in the Development Process*. Manchester University Press. Manchester.
- Elson, D. (1999). 'Commonwealth Gender Responsive Budget Initiative: Background papers.' Commonwealth Secretariat, London.
- Elson, D. (2000a). 'Gender Budget Initiatives as an Aid to Gender Mainstreaming.' Paper presented at the Ministerial Conference on Gender Mainstreaming, Competitiveness and Growth. OECD, Paris.
- Elson, D. Gender Responsive Budget Initiative: Some Key Dimensions and Practical Examples. Heinrich Boell Foundation in Berlin, 2002.
- Elson, D. 'Integrating Gender into Government Budgets within a Context of Economic Reform.' Paper presented to the 5th meeting of the Commonwealth Ministries responsible for women affairs, port of Spain, Trinidad and Tobago, November 1996.
- Esim, S. Gender Equity Concerns in Public Expenditure: Methodologies and Country Summaries. International Center for Research on Women. Washington, 2002.

- Esim, S. (1995). *Gender Equity Concerns in Public Expenditure*. World Bank, Washington DC.
- Esim, S. (2000). 'Gender-Sensitive Budget Initiatives for Latin America and the Caribbean: A tool for improving accountability and achieving effective policy implementation.' Prepared for the Eighth Regional Conference on Women of Latin America and the Caribbean, Lima, 8-10 February.
- Gender Budget Initiatives: Strategies, Concepts and Experience. UNIFEM. Brussels , 2001.
- Gender Equality and Smart Economics: World Bank Group Gender Action Plan, 2008.
- Hannan, C. (2000). 'Gender Mainstreaming in Economic Development in the United Nations.' Paper presented at the Ministerial Conference on Gender Mainstreaming, Competitiveness and Growth, OECD, (November 2000) Paris.
- Hewitt, G. (2000a). 'Incorporating Gender into National Budgets: An Overview of Commonwealth Experiences.' Paper prepared for the Workshop on Improving the Effectiveness of Applying a Gender Analysis to Government Budgets. Commonwealth Secretariat.
- Hewitt, G. (2000b). 'Applied Gender Analysis to Government Budgets: A South African Example.' Paper presented at the Ministerial Conference on Gender Mainstreaming, Competitiveness and growth, OECD, Paris.
- Hewitt, G. and S. Raju (1999). 'Commonwealth Gender Responsive Budget Initiative (programme overview).' Commonwealth Secretariat. London.
- Hewitt, G. and T. Mukhapadhyay (2001). 'Promoting Gender Equality Through Public Expenditure.' Paper prepared for the meeting of Commonwealth Finance Ministers.
- Jalal, H. Gender Budget Process in Morocco. Brussels, 2008.
- Overview of Gender Responsive Budget Initiatives. A discussion paper for ILO staff. Bureau for Gender Equity.
- Rake K. (2002). 'Gender Budgets: The Experience of UK's Women's Budget Group. London School of Economics and Women Budget Group. Basel 2002.
- Sarraf, F. Gender-Responsive Budgeting. IMF working paper, 2003. Sharp, R and R. Broomhill (1990). 'Women and Government Budgets' in *Australian Journal of Social Issues*, Vol. 25 No. 1
- Sharp, R. (1999). 'Women's Budgets' in Peterson, J. and M. Lewis (eds.) *The Elgar Companion to Feminist Economics*. Edward Elgar, New York.

Sharp, R (2000). 'Gender responsive budgets: The Australian Experience.' Paper prepared for the International Workshop on Gender Auditing of Government Budgets. Rome, 15–16 September.

Schneider, K. Public Finance Management. United Nations, New York. 2007.

UNIFEM (2000). 'Strengthening Economic Governance: Applied Gender Analysis to Government Budgets.' Concept paper submitted to the Belgium State Secretary for Development Cooperation New York.

مراجع باللغة العربية

دايان ايلسون. إعداد الميزانية مع مراعاة حقوق المرأة. صندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأة، وزارة المالية، مصر، ديسمبر 2007.

تقرير عن التنمية البشرية فى مصر، برنامج الامم المتحدة الانمائى، القاهرة، 2008.

ميزانية النوع الاجتماعى فى المغرب، انجازات وآفاق، المملكة المغربية، ابريل 2009.

رقم الإيداع : 2010 / 7867
الترقيم الدولي : 0 - 8702 - 17 - 977